موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الثالث

منطق البيان ومنهج التفسير

من بناء السؤال والمدونة إلى المفهوم والشبكة والميزان والحكم والمآل

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب منطق البيان بوصفه المنهج التشغيلي الذي يحكم فعل التفسير بعد تقرير حاكمية القرآن. فإذا كان الكتاب الثاني قد حرر مرتبة القرآن ومصادر التفسير، فإن الكتاب الثالث يجيب عن سؤال العمل: كيف ينتقل المفسر من النص إلى العلم بالمعنى، وكيف يفصل بين الملاحظة والتحليل والترجيح والاستنباط والتنزيل؟

ينطلق المنهج من أن التفسير ليس انطباعاً لغوياً ولا جمعاً لأقوال السابقين، بل دورة علمية تبدأ بتحديد السؤال ووحدة التحليل، ثم تثبيت النص والقراءات، وجمع المدونة القرآنية، وتحليل الصيغ والتراكيب والسياقات، وبناء المفاهيم والشبكات، وتحديد الآية الحاكمة، واستخراج القواعد والسنن والمقاصد، ثم صياغة الحكم بدرجته وحدوده ومآله.

يفصل الكتاب بين طبقات كثيراً ما تُدمج في كتب التفسير: الوصف النصي، والتحليل اللساني، والتفسير السياقي، وبناء المفهوم، والاستنباط، والتقويم، والتطبيق. وقد يصح الوصف ويضعف الاستنباط، أو تثبت العلاقة اللفظية ولا تثبت الحاكمية المفهومية، أو يرجح تفسير ولا يصلح للتنزيل على واقع معين.

يقوم منطق البيان على سلسلة حاكمة مستخرجة من سورة الرحمن: الرحمن، وتعليم القرآن، وخلق الإنسان، وتعليمه البيان، والحسبان، ورفع السماء، ووضع الميزان، ومنع الطغيان، وإقامة الوزن بالقسط، ومنع الإخسار. وتتحول هذه السلسلة من موضوع عقدي إلى نظام منهجي يربط الرحمة والتعليم والإنسان والبيان والقياس والميزان والقسط والمآل.

يحرر الكتاب وحدات التفسير: الحرف والصيغة واللفظ والتركيب والجملة والآية والمقطع والسورة والشبكة والقرآن كله. ولا يجوز أن تطغى وحدة على أخرى؛ فاللفظ لا يُفهم خارج تركيبه، والآية لا تُفصل عن سورتها، والسورة لا تُعزل عن شبكة القرآن، كما لا تُلغى خصوصية الموضع بحجة الوحدة الكلية.

تشتمل التطبيقات على آيات التوحيد والخلق والإنسان والمرأة والمال والقتال والعلم والبيان والعمران، وتختبر المنهج على مواضع تتعدد فيها الأقوال أو يشيع فيها الإسقاط المذهبي والعلمي والسياسي. والغاية ليست تقديم تفسير نهائي لهذه المواضع، بل بيان كيف يعمل المنهج وكيف يكشف موضع القوة والضعف في كل قراءة.

ينتهي الكتاب إلى خوارزمية من عشرين مرحلة، ومصفوفة جامعة، وأربعين قاعدة لمنطق التفسير، وميثاق للمفسر، ونظام لمراجعة النتيجة. وبذلك يصبح التفسير البياني قابلاً للتدريس

والحوسبة والتكرار والاعتراض والتصحيح، من غير أن يتحول إلى آلة تنتج المعنى آلياً أو إلى مذهب مغلق.

المعادلة التشغيلية الحاكمة

السؤال ← ووحدة التحليل ← وتثبيت النص والقراءات ← وجمع المدونة ← وتحليل اللسان والتركيب ← والسياق والمقطع والسورة ← وبناء المفهوم والشبكة ← وتحديد الحاكم والوازر والخادم ← واستخراج القواعد والسنن والمقاصد ← والموازنة والترجيح ← وصياغة النتيجة بدرجتها ← وتحقيق المآل والمراجعة.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية منطق البيان في التفسير
الباب الثاني	السؤال التفسيري ووحدة التحليل
الباب الثالث	من النص إلى المدونة القرآنية
الباب الرابع	اللفظ والصيغة والتركيب والنظم
الباب الخامس	السياق والمقطع والوحدة السُّورية
الباب السادس	المفهوم القرآني وحدوده
الباب السابع	الشبكات البيانية والعلاقات
الباب الثامن	الآية الحاكمة والآيات الوازرة والخادمة
الباب التاسع	المحكم والمتشابه والتقييد والتصريف
الباب العاشر	الميزان والترجيح بين التفسيرات
الباب الحادي عشر	القواعد والسنن والمقاصد
الباب الثاني عشر	التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق
الباب الثالث عشر	العقل واللغة والمأثور والعلم في المنهج

الرقم	العنوان
الباب الرابع عشر	أخطاء التفكير التفسيري ومغالطاته
الباب الخامس عشر	الخوارزمية البيانية للتفسير
الباب السادس عشر	المصفوفة الحاسوبية ومراجعة النتيجة
الباب السابع عشر	المختبرات التطبيقية لمنطق البيان
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق المفسر البياني

الباب الأول: ماهية منطق البيان في التفسير

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: ما منطق البيان، وكيف يختلف عن البلاغة العامة والمنطق الصوري ومنهج التفسير التقليدي؟ وتقوم أطروحته على أن منطق البيان نظام قرآني يضبط الانتقال من النص إلى المفهوم والميزان والحكم والمآل، ويجمع اللسان والسياق والشبكة والقسط في دورة واحدة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما منطق البيان، وكيف يختلف عن البلاغة العامة والمنطق الصوري ومنهج التفسير التقليدي؟ وتقوم فرضيته على أن منطق البيان نظام قرآني يضبط الانتقال من النص إلى المفهوم والميزان والحكم والمآل، ويجمع اللسان والسياق والشبكة والقسط في دورة واحدة. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم البيان والمنطق والميزان. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين البلاغة والمنهج وبين الاستدلال والبيان، وبين الصورة والوظيفة وبين النتيجة والمآل. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 4). ويعضده ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط البيان وحدود المنطق.

تُقرأ مفاهيم البيان والقسط في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد البيان وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالمنطق. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين البلاغة والمنهج والاستدلال والبيان. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين الصورة والوظيفة والنتيجة والمآل. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط البيان بالمنطق في مستوى، وبالمآل في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في البيان ونموذج آخر في الميزان. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان البيان على المنطق. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين البلاغة والمنهج والاستدلال والبيان، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: منطق البيان نظام قرآني يضبط الانتقال من النص إلى المفهوم والميزان والحكم والمآل، ويجمع اللسان والسياق والشبكة والقسط في دورة واحدة. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن البيان لا يعمل منفرداً عن المنطق والميزان.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين البلاغة والمنهج والاستدلال والبيان في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	ما منطق البيان، وكيف يختلف عن البلاغة العامة والمنطق الصوري ومنهج التفسير التقليدي؟	وحدة محددة
المفهوم	البيان والمنطق	تعريف تشغيلي

البعد	سؤال الفحص	المخرج
القرآن	﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 4)	شبكة حاكمة
الفرق	البلاغة والمنهج / الاستدلال والبيان	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الثاني: السؤال التفسيري ووحدة التحليل

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف يُصاغ السؤال التفسيري بحيث لا يفرض جوابه على النص، وما الوحدة المناسبة لكل سؤال؟ وتقوم أطروحته على أن يبدأ التفسير بسؤال معلن ووحدة تحليل محددة، ويُراجع السؤال إذا كشف النص افتراضاً غير مشروع أو وحدةً أوسع أو أضيق.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يُصاغ السؤال التفسيري بحيث لا يفرض جوابه على النص، وما الوحدة المناسبة لكل سؤال؟ وتقوم فرضيته على أن يبدأ التفسير بسؤال معلن ووحدة تحليل محددة، ويُراجع السؤال إذا كشف النص افتراضاً غير مشروع أو وحدةً أوسع أو أضيق. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم السؤال والوحدة والافتراض. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين السؤال والجواب وبين الآية والسورة، وبين الموضوع والمفهوم وبين الفرضية والنتيجة. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ (البقرة: 111). ويعضده ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: 43). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط السؤال وحدود الوحدة.

تُقرأ مفاهيم السؤال والنطاق في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد السؤال وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالوحدة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين السؤال والجواب والآية والسورة. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين الموضوع والمفهوم والفرضية والنتيجة. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط السؤال بالوحدة في مستوى، وبالمراجعة في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في السؤال ونموذج آخر في الافتراض. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان السؤال على الوحدة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين السؤال والجواب والآية والسورة، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: يبدأ التفسير بسؤال معلن ووحدة تحليل محددة، ويُراجع السؤال إذا كشف النص افتراضاً غير مشروع أو وحدةً أوسع أو أضيق. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن السؤال لا يعمل منفرداً عن الوحدة والافتراض.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين السؤال والجواب والآية والسورة في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف يُصاغ السؤال التفسيري بحيث لا يفرض جوابه على النص، وما الوحدة المناسبة لكل سؤال؟	وحدة محددة
المفهوم	السؤال والوحدة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ (البقرة: 111)	شبكة حاكمة
الفرق	السؤال والجواب / الآية والسورة	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الثالث: من النص إلى المدونة القرآنية

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تُبنى المدونة القرآنية التي يحتاج إليها التفسير، وما معيار إدخال الآيات واستبعادها؟ وتقوم أطروحته على أن المدونة تجمع الآيات ذات الصلة اللفظية والمفهومية والسياقية والسننية والمقصدية، وتوثق نوع الصلة ودرجتها من غير انتقاء.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُبنى المدونة القرآنية التي يحتاج إليها التفسير، وما معيار إدخال الآيات واستبعادها؟ وتقوم فرضيته على أن المدونة تجمع الآيات ذات الصلة اللفظية والمفهومية والسياقية والسننية والمقصدية، وتوثق نوع الصلة ودرجتها من غير انتقاء. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم المدونة والصلة والاستيعاب. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الجمع والانتقاء وبين اللفظ والمفهوم، وبين المباشر وغير المباشر وبين الاستيعاب والتضخم. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ (الإسراء: 41). ويعضده ﴿كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط المدونة وحدود الصلة.

تُقرأ مفاهيم المدونة والتصنيف في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد المدونة وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالصلة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الجمع والانتقاء واللفظ والمفهوم. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين المباشر وغير المباشر والاستيعاب والتضخم. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط المدونة بالصلة في مستوى، وبالتوثيق في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في المدونة ونموذج آخر في الاستيعاب. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان المدونة على الصلة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الجمع والانتقاء واللفظ والمفهوم، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: المدونة تجمع الآيات ذات الصلة اللفظية والمفهومية والسياقية والسننية والمقصدية، وتوثق نوع الصلة ودرجتها من غير انتقاء. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن المدونة لا يعمل منفرداً عن الصلة والاستيعاب.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الجمع والانتقاء واللفظ والمفهوم في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تُبنى المدونة القرآنية التي يحتاج إليها التفسير، وما معيار إدخال الآيات واستبعادها؟	وحدة محددة
المفهوم	المدونة والصلة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ (الإسراء: 41)	شبكة حاكمة
الفرق	الجمع والانتقاء / اللفظ والمفهوم	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الرابع: اللفظ والصيغة والتركيب والنظم

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف ينتقل المفسر من الصيغة والتركيب إلى المعنى من غير اختزال القرآن في الجذر أو المعجم؟ وتقوم أطروحته على أن المعنى ينتج من الصيغة والتركيب والنظم والسياق، ويُستأنس بالجذر ولا يُجعل معنىً جوهرياً ثابتاً يلغى به اختلاف الصيغ.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف ينتقل المفسر من الصيغة والتركيب إلى المعنى من غير اختزال القرآن في الجذر أو المعجم؟ وتقوم فرضيته على أن المعنى ينتج من الصيغة والتركيب والنظم والسياق، ويُستأنس بالجذر ولا يُجعل معنىً جوهرياً ثابتاً يلغى به اختلاف الصيغ. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم الجذر والصيغة والتركيب. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الجذر والصيغة وبين المعجم والاستعمال، وبين النحو والدلالة وبين اللفظ والتركيب. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (الزمر: 28). ويعضده ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء: 195). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط الجذر وحدود الصيغة.

تُقرأ مفاهيم الجذر والنظم في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد الجذر وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالصيغة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات، فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الجذر والصيغة والمعجم والاستعمال. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين النحو والدلالة واللفظ والتركيب. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط الجذر بالصيغة في مستوى، وبالدلالة في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في الجذر ونموذج آخر في التركيب. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان الجذر على الصيغة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الجذر والصيغة والمعجم والاستعمال، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: المعنى ينتج من الصيغة والتركيب والنظم والسياق، ويُستأنس بالجذر ولا يُجعل معنىً جوهرياً ثابتاً يلغى به اختلاف الصيغ. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن الجذر لا يعمل منفرداً عن الصيغة والتركيب.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الجذر والصيغة والمعجم والاستعمال في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف ينتقل المفسر من الصيغة والتركيب إلى المعنى من غير اختزال القرآن في الجذر أو المعجم؟	وحدة محددة
المفهوم	الجذر والصيغة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (الزمر: 28)	شبكة حاكمة
الفرق	الجذر والصيغة / المعجم والاستعمال	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الخامس: السياق والمقطع والوحدة السُّورية

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف يحكم السياق والوحدة السُّورية معنى الآية، ومن غير أن تذوب خصوصية الآية في موضوع مفترض للسورة؟ وتقوم أطروحته على أن السياق طبقات تبدأ بالجملة والمقطع وتنتهي بالسورة والقرآن، ونُثبت الوحدة من العلاقات النصية لا من عنوان يفرضه المفسر.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يحكم السياق والوحدة السُّورية معنى الآية، ومن غير أن تذوب خصوصية الآية في موضوع مفترض للسورة؟ وتقوم فرضيته على أن السياق طبقات تبدأ بالجملة والمقطع وتنتهي بالسورة والقرآن، ونُثبت الوحدة من العلاقات النصية لا من عنوان يفرضه المفسر. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم السياق والمقطع والسورة. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين القريب والبعيد وبين الآية والمقطع، وبين السورة والموضوع وبين الوحدة والفرض. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1). ويعضده ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ (يونس: 1). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط السياق وحدود المقطع.

تُقرأ مفاهيم السياق والنظم في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد السياق وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالمقطع. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات، فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين القريب والبعيد والآية والمقطع. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين السورة والموضوع والوحدة والفرض. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط السياق بالمقطع في مستوى، وبالوحدة في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في السياق ونموذج آخر في السورة. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان السياق على المقطع. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين القريب والبعيد والآية والمقطع، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: السياق طبقات تبدأ بالجملة والمقطع وتنتهي بالسورة والقرآن، وتُثبت الوحدة من العلاقات النصية لا من عنوان يفرضه المفسر. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن السياق لا يعمل منفرداً عن المقطع والسورة.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القريب والبعيد والآية والمقطع في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف يحكم السياق والوحدة السُّورية معنى الآية، ومن غير أن تذوب خصوصية الآية في موضوع مفترض للسورة؟	وحدة محددة
المفهوم	السياق والمقطع	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1)	شبكة حاكمة
الفرق	القريب والبعيد / الآية والمقطع	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب السادس: المفهوم القرآني وحدوده

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: ما المفهوم القرآني، وكيف يُستخرج من الاستعمالات من غير استيراد تعريف فلسفي أو اجتماعي جاهز؟ وتقوم أطروحته على أن المفهوم عقدة من الاستعمالات والعلاقات والوظائف والحدود والمقابلات، ولا يُختزل في ترجمة أو تعريف قاموسي منفرد.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما المفهوم القرآني، وكيف يُستخرج من الاستعمالات من غير استيراد تعريف فلسفي أو اجتماعي جاهز؟ وتقوم فرضيته على أن المفهوم عقدة من الاستعمالات والعلاقات والوظائف والحدود والمقابلات، ولا يُختزل في ترجمة أو تعريف قاموسي منفرد. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم المفهوم والاستعمال والعلاقة. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الاسم والمفهوم وبين التعريف والشبكة، وبين القرآني والوافد وبين المركز والحد. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31). ويعضده ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ (البقرة: 187). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط المفهوم وحدود الاستعمال.

تُقرأ مفاهيم المفهوم والحد في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد المفهوم وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالاستعمال. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات، فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الاسم والمفهوم والتعريف والشبكة. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين القرآني والوافد والمركز والحد. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط المفهوم بالاستعمال في مستوى، وبالمقابل في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في المفهوم ونموذج آخر في العلاقة. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان المفهوم على الاستعمال. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الاسم والمفهوم والتعريف والشبكة، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: المفهوم عقدة من الاستعمالات والعلاقات والوظائف والحدود والمقابلات، ولا يُختزل في ترجمة أو تعريف قاموسي منفرد. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن المفهوم لا يعمل منفرداً عن الاستعمال والعلاقة.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الاسم والمفهوم والتعريف والشبكة في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	ما المفهوم القرآني، وكيف يُستخرج من الاستعمالات من غير استيراد تعريف فلسفي أو اجتماعي جاهز؟	وحدة محددة
المفهوم	المفهوم والاستعمال	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31)	شبكة حاكمة
الفرق	الاسم والمفهوم / التعريف والشبكة	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب السابع: الشبكات البيانية والعلاقات

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تُبنى الشبكة البيانية، وما أنواع العلاقات التي تمنع جمع الآيات في موضوع بلا نظام؟ وتقوم أطروحته على أن الشبكة تربط الحاكم والمؤسس والوازر والخادم والمقابل والنتيجة، وتحدد علاقة كل آية بالمفهوم ودرجة أثرها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُبنى الشبكة البيانية، وما أنواع العلاقات التي تمنع جمع الآيات في موضوع بلا نظام؟ وتقوم فرضيته على أن الشبكة تربط الحاكم والمؤسس والوازر والخادم والمقابل والنتيجة، وتحدد علاقة كل آية بالمفهوم ودرجة أثرها. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم الشبكة والعقدة والعلاقة. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين القائمة والشبكة وبين الصلة والحاكمية، وبين العقدة والمسار وبين التكرار والتصريف. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). ويعضده ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ (الفرقان: 39). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط الشبكة وحدود العقدة.

تُقرأ مفاهيم الشبكة والوظيفة في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد الشبكة وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالعقدة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين القائمة والشبكة والصلة والحاكمية. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين العقدة والمسار والتكرار والتصريف. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط الشبكة بالعقدة في مستوى، وبالدرجة في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في الشبكة ونموذج آخر في العلاقة. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان الشبكة على العقدة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين القائمة والشبكة والصلة والحاكمية، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الشبكة تربط الحاكم والمؤسس والوازر والخادم والمقابل والنتيجة، وتحدد علاقة كل آية بالمفهوم ودرجة أثرها. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن الشبكة لا يعمل منفرداً عن العقدة والعلاقة.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القائمة والشبكة والصلة والحاكمية في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تُبنى الشبكة البيانية، وما أنواع العلاقات التي تمنع جمع الآيات في موضوع بلا نظام؟	وحدة محددة
المفهوم	الشبكة والعقدة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ﴾ (الزمر: 23)	شبكة حاكمة
الفرق	القائمة والشبكة / الصلة والحاكمية	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الثامن: الآية الحاكمة والآيات الوازرة والخادمة

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تُحدد الآية الحاكمة، وما الفرق بينها وبين الآية الأشهر أو الأصرح لفظاً؟ وتقوم أطروحته على أن الآية الحاكمة هي التي تضبط بنية المفهوم واتجاهه وحدوده في الشبكة، وقد تكون معها آيات مؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُحدد الآية الحاكمة، وما الفرق بينها وبين الآية الأشهر أو الأصرح لفظاً؟ وتقوم فرضيته على أن الآية الحاكمة هي التي تضبط بنية المفهوم واتجاهه وحدوده في الشبكة، وقد تكون معها آيات مؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم الحاكم والمؤسس والوازر. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الحاكم والأشهر وبين المحكم والمطلق، وبين المؤسس والخادم وبين الأصل والنتيجة. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). ويعضده ﴿هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (آل عمران: 7). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط الحاكم وحدود المؤسس.

تُقرأ مفاهيم الحاكم والخادم في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد الحاكم وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالمؤسس. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الحاكم والأشهر والمحكم والمطلق. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين المؤسس والخادم والأصل والنتيجة. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط الحاكم بالمؤسس في مستوى، وبالمقابل في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في الحاكم ونموذج آخر في الوازر. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان الحاكم على المؤسس. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الحاكم والأشهر والمحكم والمطلق، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الآية الحاكمة هي التي تضبط بنية المفهوم واتجاهه وحدوده في الشبكة، وقد تكون معها آيات مؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن الحاكم لا يعمل منفرداً عن المؤسس والوازر.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الحاكم والأشهر والمحكم والمطلق في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تُحدد الآية الحاكمة، وما الفرق بينها وبين الآية الأشهر أو الأصرح لفظاً؟	وحدة محددة
المفهوم	الحاكم والمؤسس	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران: 7)	شبكة حاكمة
الفرق	الحاكم والأشهر / المحكم والمطلق	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب التاسع: المحكم والمتشابه والتقييد والتصريف

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف يعمل المحكم والمتشابه والتقييد والتصريف في بناء تفسير منضبط؟ وتقوم أطروحته على أن يرد المتشابه إلى المحكم، ويُجمع المطلق والمقيد والعام والخاص، ويُقرأ التصريف بوصفه توزيعاً للبيان على السياقات.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يعمل المحكم والمتشابه والتقييد والتصريف في بناء تفسير منضبط؟ وتقوم فرضيته على أن يرد المتشابه إلى المحكم، ويُجمع المطلق والمقيد والعام والخاص، ويُقرأ التصريف بوصفه توزيعاً للبيان على السياقات. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم المحكم والمتشابه والمطلق. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين المحكم والمتشابه وبين المطلق والمقيد، وبين العام والخاص وبين التصريف والتكرار. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: 7). ويعضده ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ (الكهف: 54). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط المحكم وحدود المتشابه.

تُقرأ مفاهيم المحكم والمقيد في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد المحكم وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالمتشابه. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين المحكم والمتشابه والمطلق والمقيد. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين العام والخاص والتصريف والتكرار. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط المحكم بالمتشابه في مستوى، وبالتصريف في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في المحكم ونموذج آخر في المطلق. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان المحكم على المتشابه. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين المحكم والمتشابه والمطلق والمقيد، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: يرد المتشابه إلى المحكم، ويُجمع المطلق والمقيد والعام والخاص، ويُقرأ التصريف بوصفه توزيعاً للبيان على السياقات. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن المحكم لا يعمل منفرداً عن المتشابه والمطلق.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين المحكم والمتشابه والمطلق والمقيد في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف يعمل المحكم والمتشابه والتقييد والتصريف في بناء تفسير منضبط؟	وحدة محددة
المفهوم	المحكم والمتشابه	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: 7)	شبكة حاكمة
الفرق	المحكم والمتشابه / المطلق والمقيد	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب العاشر: الميزان والترجيح بين التفسيرات

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: ما الميزان الذي يُرجح بين تفسيرين، وكيف تُمنع الشهرة والمذهب والحداثة من أن تصبح مرجحاً خفياً؟ وتقوم أطروحته على أن الترجيح مركب من النص واللسان والسياق والشبكة والمحكم والمأثور الثابت والمقصد، ويُعلن وزن كل قرينة وحدودها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما الميزان الذي يُرجح بين تفسيرين، وكيف تُمنع الشهرة والمذهب والحداثة من أن تصبح مرجحاً خفياً؟ وتقوم فرضيته على أن الترجيح مركب من النص واللسان والسياق والشبكة والمحكم والمأثور الثابت والمقصد، ويُعلن وزن كل قرينة وحدودها. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم الميزان والقرينة والترجيح. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الترجيح والقطع وبين الشهرة والدليل، وبين المذهب والقرينة وبين المعاصر والأرجح. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7). ويعضده ﴿أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ (الرحمن: 8). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط الميزان وحدود القرينة.

تُقرأ مفاهيم الميزان والشهرة في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد الميزان وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالقرينة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الترجيح والقطع والشهرة والدليل. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين المذهب والقرينة والمعاصر والأرجح. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط الميزان بالقرينة في مستوى، وبالدرجة في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في الميزان ونموذج آخر في الترجيح. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان الميزان على القرينة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الترجيح والقطع والشهرة والدليل، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الترجيح مركب من النص واللسان والسياق والشبكة والمحكم والمأثور الثابت والمقصد، ويُعلن وزن كل قرينة وحدودها. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن الميزان لا يعمل منفرداً عن القرينة والترجيح.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الترجيح والقطع والشهرة والدليل في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	ما الميزان الذي يُرجح بين تفسيرين، وكيف تُمنع الشهرة والمذهب والحداثة من أن تصبح مرجحاً خفياً؟	وحدة محددة
المفهوم	الميزان والقرينة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7)	شبكة حاكمة
الفرق	الترجيح والقطع / الشهرة والدليل	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الحادي عشر: القواعد والسنن والمقاصد

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تُستخرج القواعد والسنن والمقاصد من المدونة من غير تعميم متعجل أو إحقام غايات سابقة؟ وتقوم أطروحته على أن تُستخرج القاعدة من انتظام متكرر، والسنة من علاقة ثابتة مشروطة، والمقصد من اتجاه كلي مؤيد بالمحكمات والمآلات.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُستخرج القواعد والسنن والمقاصد من المدونة من غير تعميم متعجل أو إحقام غايات سابقة؟ وتقوم فرضيته على أن تُستخرج القاعدة من انتظام متكرر، والسنة من علاقة ثابتة مشروطة، والمقصد من اتجاه كلي مؤيد بالمحكمات والمآلات. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم القاعدة والسنة والمقصد. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين القاعدة والمثال وبين السنة والحتمية، وبين المقصد والهوى وبين الاتجاه والحكم. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ (الأحزاب: 38). ويعضده ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: 25). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط القاعدة وحدود السنة.

تُقرأ مفاهيم القاعدة والانتظام في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد القاعدة وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالسنة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين القاعدة والمثال والسنة والحتمية. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين المقصد والهوى والاتجاه والحكم. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط القاعدة بالسنة في مستوى، وبالشرط في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في القاعدة ونموذج آخر في المقصد. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان القاعدة على السنة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين القاعدة والمثال والسنة والحتمية، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تُستخرج القاعدة من انتظام متكرر، والسنة من علاقة ثابتة مشروطة، والمقصد من اتجاه كلي مؤيد بالمحكمات والمآلات. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن القاعدة لا يعمل منفرداً عن السنة والمقصد.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين القاعدة والمثال والسنة والحتمية في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تُستخرج القواعد والسنن والمقاصد من المدونة من غير تعميم متعجل أو إقحام غايات سابقة؟	وحدة محددة
المفهوم	القاعدة والسنة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ (الأحزاب: 38)	شبكة حاكمة
الفرق	القاعدة والمثال / السنة والحتمية	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الثاني عشر: التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: ما الفرق بين التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق، ولماذا يجب فصلها في التقرير؟ وتقوم أطروحته على أن التفسير يبين المعنى، والاستنباط يستخرج حكماً أو قاعدة، والتأويل يختار مآلاً دلالياً عند الاحتمال، والتطبيق ينزل النتيجة على واقع.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما الفرق بين التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق، ولماذا يجب فصلها في التقرير؟ وتقوم فرضيته على أن التفسير يبين المعنى، والاستنباط يستخرج حكماً أو قاعدة، والتأويل يختار مآلاً دلالياً عند الاحتمال، والتطبيق ينزل النتيجة على واقع. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم التفسير والاستنباط والتأويل. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين المعنى والحكم وبين التفسير والتطبيق، وبين التأويل والتحريف وبين الاستنباط والإلزام. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط، بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83). ويعضده ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران: 7). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط التفسير وحدود الاستنباط.

تُقرأ مفاهيم التفسير والتطبيق في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد التفسير وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالاستنباط. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين المعنى والحكم والتفسير والتطبيق. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين التأويل والتحريف والاستنباط والإلزام. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط التفسير بالاستنباط في مستوى، وبالحكم في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في التفسير ونموذج آخر في التأويل. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان التفسير على الاستنباط. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين المعنى والحكم والتفسير والتطبيق، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: التفسير يبين المعنى، والاستنباط يستخرج حكماً أو قاعدة، والتأويل يختار مآلاً دلالياً عند الاحتمال، والتطبيق ينزل النتيجة على واقع. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن التفسير لا يعمل منفرداً عن الاستنباط والتأويل.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين المعنى والحكم والتفسير والتطبيق في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	ما الفرق بين التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق، ولماذا يجب فصلها في التقرير؟	وحدة محددة
المفهوم	التفسير والاستنباط	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83)	شبكة حاكمة
الفرق	المعنى والحكم / التفسير والتطبيق	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الثالث عشر: العقل واللغة والمأثور والعلم في المنهج

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تُرتب اللغة والعقل والمأثور والعلم والتاريخ في منهج واحد من غير طغيان أداة؟ وتقوم أطروحته على أن كل أداة تؤدي وظيفة محددة تحت حاكمية القرآن؛ فاللغة تحدد الإمكان، والعقل يربط، والمأثور يبين، والتاريخ يفسر، والعلم يختبر الواقع.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تُرتب اللغة والعقل والمأثور والعلم والتاريخ في منهج واحد من غير طغيان أداة؟ وتقوم فرضيته على أن كل أداة تؤدي وظيفة محددة تحت حاكمية القرآن؛ فاللغة تحدد الإمكان، والعقل يربط، والمأثور يبين، والتاريخ يفسر، والعلم يختبر الواقع. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم اللغة والعقل والمأثور. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الأداة والحاكم وبين الإمكان والمراد، وبين الخبر والتفسير وبين العلم والتوظيف. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2). ويعضده ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: 59). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط اللغة وحدود العقل.

تُقرأ مفاهيم اللغة والتاريخ في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد اللغة وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالعقل. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات، فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الأداة والحاكم والإمكان والمراد. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين الخبر والتفسير والعلم والتوظيف. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط اللغة بالعقل في مستوى، وبالعلم في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في اللغة ونموذج آخر في المأثور. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان اللغة على العقل. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الأداة والحاكم والإمكان والمراد، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: كل أداة تؤدي وظيفة محددة تحت حاكمية القرآن؛ فاللغة تحدد الإمكان، والعقل يربط، والمأثور يبين، والتاريخ يفسر، والعلم يختبر الواقع. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن اللغة لا يعمل منفرداً عن العقل والمأثور.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الأداة والحاكم والإمكان والمراد في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تُرتب اللغة والعقل والمأثور والعلم والتاريخ في منهج واحد من غير طغيان أداة؟	وحدة محددة
المفهوم	اللغة والعقل	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2)	شبكة حاكمة
الفرق	الأداة والحاكم / الإمكان والمراد	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الرابع عشر: أخطاء التفكير التفسيري ومغالطاته

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: ما المغالطات التي تفسد التفكير التفسيري حتى مع صحة بعض المقدمات؟ وتقوم أطروحته على أن تفسد القراءة حين تنتقي الآيات، أو تعمم المصداق، أو تقدس الجذر، أو تخلط الوصف بالحكم، أو تستبدل الشهرة بالبرهان.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما المغالطات التي تفسد التفكير التفسيري حتى مع صحة بعض المقدمات؟ وتقوم فرضيته على أن تفسد القراءة حين تنتقي الآيات، أو تعمم المصداق، أو تقدس الجذر، أو تخلط الوصف بالحكم، أو تستبدل الشهرة بالبرهان. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم المغالطة والانتقاء والتعميم. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين الجزء والكل وبين المصداق والعموم، وبين الوصف والحكم وبين القرينة والبرهان. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة: 85). ويعضده ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة: 42). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط المغالطة وحدود الانتقاء.

تُقرأ مفاهيم المغالطة والإسقاط في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد المغالطة وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالانتقاء. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين الجزء والكل والمصداق والعموم. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين الوصف والحكم والقرينة والبرهان. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط المغالطة بالانتقاء في مستوى، وبالاختزال في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في المغالطة ونموذج آخر في التعميم. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان المغالطة على الانتقاء. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين الجزء والكل والمصداق والعموم، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تفسد القراءة حين تنتقي الآيات، أو تعمم المصداق، أو تقدس الجذر، أو تخلط الوصف بالحكم، أو تستبدل الشهرة بالبرهان. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن المغالطة لا يعمل منفرداً عن الانتقاء والتعميم.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين الجزء والكل والمصداق والعموم في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	ما المغالطات التي تفسد التفكير التفسيري حتى مع صحة بعض المقدمات؟	وحدة محددة
المفهوم	المغالطة والانتقاء	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة: 85)	شبكة حاكمة
الفرق	الجزء والكل / المصداق والعموم	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الخامس عشر: الخوارزمية البيانية للتفسير

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تتحول النظرية إلى خوارزمية قابلة للتكرار من غير أن تحبس التفسير في خطوات ميكانيكية؟ وتقوم أطروحته على أن الخوارزمية بوابات تحقق وترتيب للمسؤولية، لا آلة معنى؛ وهي تمنع القفز وتعرض موضع الاجتهاد والاحتمال.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تتحول النظرية إلى خوارزمية قابلة للتكرار من غير أن تحبس التفسير في خطوات ميكانيكية؟ وتقوم فرضيته على أن الخوارزمية بوابات تحقق وترتيب للمسؤولية، لا آلة معنى؛ وهي تمنع القفز وتعرض موضع الاجتهاد والاحتمال. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم الخوارزمية والمرحلة والبوابة. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين المنهج والآلة وبين الخطوة والمعنى، وبين الاقتراح والقرار وبين التكرار والجمود. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). ويعضده ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: 114). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط الخوارزمية وحدود المرحلة.

تُقرأ مفاهيم الخوارزمية والقرار في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد الخوارزمية وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالمرحلة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات، فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين المنهج والآلة والخطوة والمعنى. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين الاقتراح والقرار والتكرار والجمود. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط الخوارزمية بالمرحلة في مستوى، وبالتكرار في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في الخوارزمية ونموذج آخر في البوابة. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان الخوارزمية على المرحلة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين المنهج والآلة والخطوة والمعنى، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: الخوارزمية بوابات تحقق وترتيب للمسؤولية، لا آلة معنى؛ وهي تمنع القفز وتعرض موضع الاجتهاد والاحتمال. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن الخوارزمية لا يعمل منفرداً عن المرحلة والبوابة.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين المنهج والآلة والخطوة والمعنى في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تتحول النظرية إلى خوارزمية قابلة للتكرار من غير أن تحبس التفسير في خطوات ميكانيكية؟	وحدة محددة
المفهوم	الخوارزمية والمرحلة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6)	شبكة حاكمة
الفرق	المنهج والآلة / الخطوة والمعنى	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب السادس عشر: المصفوفة الحاسوبية ومراجعة النتيجة

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف تمثل المصفوفة الحاسوبية التفسير، وكيف تُراجع النتيجة وتُحفظ إصداراتها واعتراضاتها؟ وتقوم أطروحته على أن تُفصل الكيانات والعلاقات والقرائن والأحكام، ويُحفظ تاريخ كل تعديل، ولا يُختزل التفسير في درجة آلية.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف تمثل المصفوفة الحاسوبية التفسير، وكيف تُراجع النتيجة وتُحفظ إصداراتها واعتراضاتها؟ وتقوم فرضيته على أن تُفصل الكيانات والعلاقات والقرائن والأحكام، ويُحفظ تاريخ كل تعديل، ولا يُختزل التفسير في درجة آلية. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم المصفوفة والكيان والعلاقة. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين البيانات والتفسير وبين الدرجة والحكم، وبين الإصدار والحقيقة وبين الآلة والشهادة. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: 4). ويعضده ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ (القلم: 1). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط المصفوفة وحدود الكيان.

تُقرأ مفاهيم المصفوفة والإصدار في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد المصفوفة وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالكيان. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين البيانات والتفسير والدرجة والحكم. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين الإصدار والحقيقة والآلة والشهادة. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط المصفوفة بالكيان في مستوى، وبالاعتراض في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في المصفوفة ونموذج آخر في العلاقة. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان المصفوفة على الكيان. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين البيانات والتفسير والدرجة والحكم، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: تُفصل الكيانات والعلاقات والقرائن والأحكام، ويُحفظ تاريخ كل تعديل، ولا يُختزل التفسير في درجة آلية. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن المصفوفة لا يعمل منفرداً عن الكيان والعلاقة.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين البيانات والتفسير والدرجة والحكم في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف تمثل المصفوفة الحاسوبية التفسير، وكيف تُراجع النتيجة وتُحفظ إصداراتها واعتراضاتها؟	وحدة محددة
المفهوم	المصفوفة والكيان	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: 4)	شبكة حاكمة
الفرق	البيانات والتفسير / الدرجة والحكم	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب السابع عشر: المختبرات التطبيقية لمنطق البيان

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: كيف يُختبر منطق البيان على آيات متعددة المجالات، وما الذي يكشفه التطبيق عن النظرية؟ وتقوم أطروحته على أن يكشف التطبيق صلاحية الخطوات وحدودها، ويجبر النظرية على التعامل مع اللسان والسياق والموروث والواقع من غير انتقاء.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: كيف يُختبر منطق البيان على آيات متعددة المجالات، وما الذي يكشفه التطبيق عن النظرية؟ وتقوم فرضيته على أن يكشف التطبيق صلاحية الخطوات وحدودها، ويجبر النظرية على التعامل مع اللسان والسياق والموروث والواقع من غير انتقاء. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم المختبر والعينة والمجال. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين النظرية والتطبيق وبين العينة والاستيعاب، وبين النجاح والاستثناء وبين الاختبار والتبرير. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملاً إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 18). ويعضده ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (الزمر: 17). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط المختبر وحدود العينة.

تُقرأ مفاهيم المختبر والحد في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد المختبر وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالعينة. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين النظرية والتطبيق والعينة والاستيعاب. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين النجاح والاستثناء والاختبار والتبرير. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط المختبر بالعينة في مستوى، وبالتصحيح في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في المختبر ونموذج آخر في المجال. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان المختبر على العينة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين النظرية والتطبيق والعينة والاستيعاب، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: يكشف التطبيق صلاحية الخطوات وحدودها، ويجبر النظرية على التعامل مع اللسان والسياق والموروث والواقع من غير انتقاء. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن المختبر لا يعمل منفرداً عن العينة والمجال.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين النظرية والتطبيق والعينة والاستيعاب في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	كيف يُختبر منطق البيان على آيات متعددة المجالات، وما الذي يكشفه التطبيق عن النظرية؟	وحدة محددة
المفهوم	المختبر والعينة	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 18)	شبكة حاكمة
الفرق	النظرية والتطبيق / العينة والاستيعاب	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق المفسر البياني

يفتتح الباب بالسؤال الآتي: ما النظرية الجامعة لمنطق التفسير، وما الميثاق الأخلاقي والعلمي الذي يلتزم به المفسر؟ وتقوم أطروحته على أن منطق التفسير علم قرآني مرجعي ولساني وسياقي وشبكي وميزاني، يعلن الاجتهاد وحدوده ويقبل الاعتراض والتصحيح.

سؤال الباب وفرضية البناء

يسأل الباب: ما النظرية الجامعة لمنطق التفسير، وما الميثاق الأخلاقي والعلمي الذي يلتزم به المفسر؟ وتقوم فرضيته على أن منطق التفسير علم قرآني مرجعي ولساني وسياقي وشبكي وميزاني، يعلن الاجتهاد وحدوده ويقبل الاعتراض والتصحيح. ولا تُقبل الفرضية لمجرد انسجامها مع اسم المشروع، بل تُختبر في المدونة وفي القراءات المخالفة وفي قدرتها على تفسير موضع النقص.

يتحدد نطاق الباب في مفاهيم النظرية والميثاق والشهادة. ويُمنع توسيع السؤال حتى يصبح حديثاً عاماً عن التفسير كله، كما يُمنع تضييقه في مثال واحد ثم تعميم النتيجة.

يفصل الباب بين العلم والدعوى وبين الثقة والعصمة، وبين التفسير والمذهب وبين الخاتمة والمراجعة. وهذا الفصل ليس لغوياً فقط؛ بل يغير وحدة البيانات وطريقة الترجيح وصياغة النتيجة.

يُعلن المفسر افتراضاته السابقة ومصدرها، ويحدد ما إذا كان السؤال لغوياً أو سياقياً أو عقدياً أو تشريعياً أو تاريخياً. فإذا اجتمعت أسئلة متعددة، عولج كل واحد في طبقة مستقلة.

ينتهي سؤال الباب إلى مخرج تشغيلي: تعريف أو قاعدة أو مصفوفة أو اختبار. ولا يُعد الباب مكتملًا إذا بقيت أطروحته وصفاً لا يستطيع الباحث الآخر إعادة تطبيقه.

الأصول القرآنية والمفاهيم

يحكم الباب أصل قرآني هو ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة: 8). ويعضده ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). ولا تُستعمل الآية كشعار، بل تُحرر وظيفتها في ضبط النظرية وحدود الميثاق.

تُقرأ مفاهيم النظرية والقسط في جميع مواضعها ذات الصلة، وتُجمع المقابلات والنتائج والقيود. ويمنع ذلك بناء المفهوم من شاهد واحد أو من ترجمة سابقة.

تُصنف الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ونتيجة، مع بيان سبب التصنيف ودرجة أثره. وقد يختلف التصنيف بحسب السؤال، ولذلك يُحفظ الإصدار والتعليل.

يُرد المتشابه إلى المحكم، ويُقرأ المطلق مع المقيد، والعام مع الخاص، والقصص مع السنن، والأمر مع شروطه ومآله. ولا تُسوّى الوظائف المختلفة بحجة وحدة اللفظ.

تنتج الأصول القرآنية اتجاهاً منهجياً ولا تستغني عن التحليل اللساني والسياقي. فالحاكمية تمنع الطغيان، لكنها لا تحل محل العمل التفصيلي في النص.

المنهج والإجراءات

يبدأ الإجراء بتحديد النظرية وتثبيت النص والقراءات، ثم جمع المدونة المتعلقة بالميثاق. وبعد ذلك يُحلل التركيب والسياق قبل بناء الفرضية أو استدعاء القول الموروث.

تُكتب الملاحظات النصية منفصلةً عن الاستنتاجات؛ فيُسجل التكرار أو التقابل أو الانتقال أو القيد أولاً، ثم تُقترح وظيفته. ويمنع ذلك أن تُعرض القراءة التأويلية في صورة حقيقة نصية.

تُبنى فرضيتان على الأقل في المواضع المحتملة، وتُحدد القرائن التي ترجح إحداهما. وإذا لم تكف القرائن، تُصاغ النتيجة في درجة الاحتمال أو التوقف، ولا يُستكمل الفراغ بالشهرة.

يُختبر كل انتقال: من اللفظ إلى المفهوم، ومن السياق إلى العموم، ومن الشبكة إلى الحاكمية، ومن التفسير إلى الاستنباط. ويُذكر الشرط الذي يسمح بالانتقال والمانع الذي يوقفه.

تُحفظ خطوات الإجراء في بطاقة قابلة للمراجعة، ويستطيع الباحث الآخر الوصول إلى المدونة والقرائن والقول المخالف. وبذلك يصبح الخلاف قابلاً للتحليل لا مجرد اختلاف نتائج.

العلاقات والفروق الحاكمة

العلاقة الأولى الحاكمة هي الفرق بين العلم والدعوى والثقة والعصمة. وقد يجتمعان في موضع واحد، لكن اجتماعهما لا يزيل اختلاف الوظيفة أو درجة الدليل.

أما العلاقة الثانية فهي بين التفسير والمذهب والخاتمة والمراجعة. ويجب تحديد هل العلاقة شرط أو قرينة أو نتيجة أو مقابلة، لأن كلمة الارتباط العامة لا تكفي لبناء استدلال.

يرتبط النظرية بالميثاق في مستوى، وبالمراجعة في مستوى آخر. وقد يثبت المستوى الأول ولا يثبت الثاني؛ لذلك لا تُجمع النتائج في حكم واحد مبهم.

تُقرأ العلاقات زمنياً وسياقياً؛ فقد يكون المعنى ثابتاً وتختلف وظيفة الخطاب، أو تكون الصيغة واحدةً وتتغير جهة الفاعل أو المتعلق أو المقام. وهذه الفروق جزء من البيان.

تُمثل العلاقات في الشبكة والمصفوفة، لكن الرسم لا يقرر الحاكمية وحده. ويظل تفسير سبب العلاقة ووزنها مسؤوليةً بشريةً معللة.

الاختبارات والنماذج

يُختبر الباب على نموذج في النظرية ونموذج آخر في الشهادة. ويُختار المثال المخالف للتوقع مثلما يُختار المثال المؤيد، حتى لا تتحول التطبيقات إلى عرض انتقائي.

يبدأ المختبر بالنص دون أقوال، ثم تُضاف القراءات واللغة والمأثور والتاريخ طبقةً طبقة، ويُرصد ما الذي تغير في الفرضية عند كل إضافة.

تُقارن النتيجة بقراءتين تراثيتين وقراءة معاصرة على الأقل، ويُذكر موضع القوة في كل واحدة وموضع تجاوزها. ولا يُرد القول بسبب مصدره المدرسي.

يُختبر أثر حذف قرينة أو تغيير تصنيف آية أو توسيع السياق؛ فإذا تغير الحكم جذرياً، وُصفت النتيجة بالهشاشة أو الحاجة إلى مزيد من البيانات.

تكشف الاختبارات أن نجاح المنهج لا يعني إنتاج نتيجة جديدة دائماً؛ فقد يؤيد قولاً موروثاً بعد تعليله، أو يجمع بين قولين، أو يوقف الحكم، أو يفصل بين طبقات كانت مدمجة.

الثغرات ومخاطر الطغيان

أول مخاطر الباب طغيان النظرية على الميثاق. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة إلى حاكم أعلى أو تُستعمل خارج وظيفتها من غير تصريح.

الخطر الثاني هو الخلط بين العلم والدعوى والثقة والعصمة، فينتقل وصف جزئي إلى حكم كلي. ويعالج ذلك بتحديد موضوع كل عبارة ودرجة الثقة ومجالها.

الخطر الثالث هو الانتقاء من المدونة أو الأقوال أو القراءات، ولا يعالج بالنية الحسنة بل بقائمة مصادر معلنة وبحث قابل للتكرار وإظهار المادة النافية.

وقد ينشأ خطر الدقة الزائفة من الجداول والخرائط والدرجات، فتبدو النتيجة أكثر يقيناً من مادتها. ولذلك يُعرض الاحتمال والنقص والتعارض في صلب التقرير.

تُذكر الحدود بوصفها جزءاً من النتيجة: ما لم يُفحص، وما لا يستطيع المنهج إثباته، وما يحتاج إلى علم مختص، وما ينبغي أن يبقى مفتوحاً للمراجعة.

القواعد والنتائج

القاعدة الأولى: منطق التفسير علم قرآني مرجعي ولساني وسياقي وشبكي وميزاني، يعلن الاجتهاد وحدوده ويقبل الاعتراض والتصحيح. وتُفهم هذه القاعدة مع قيد أن النظرية لا يعمل منفرداً عن الميثاق والشهادة.

القاعدة الثانية: يجب الفصل بين العلم والدعوى والثقة والعصمة في المدونة والتحرير والحكم، ولو انتهيا أحياناً إلى نتيجة متقاربة.

القاعدة الثالثة: لا تنتج الشهرة ولا الجدة ولا الموافقة المذهبية ترجيحاً ما لم تتحول إلى قرينة نصية أو تاريخية معللة.

القاعدة الرابعة: كل نتيجة تفسيرية لها إصدار ودرجة وحدود واعتراضات، ولا يُمحى الحكم السابق إذا صُحح، بل يُحفظ تاريخ المراجعة.

المخرج النهائي للباب هو قاعدة تشغيلية ومصفوفة صغيرة تُدمج في خوارزمية الكتاب، مع مثال نجاح ومثال فشل وحالة توقف.

مصفوفة الباب

البعد	سؤال الفحص	المخرج
السؤال	ما النظرية الجامعة لمنطق التفسير، وما الميثاق الأخلاقي والعلمي الذي يلتزم به المفسر؟	وحدة محددة
المفهوم	النظرية والميثاق	تعريف تشغيلي
القرآن	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ (المائدة: 8)	شبكة حاكمة
الفرق	العلم والدعوى / الثقة والعصمة	حد مانع
الاختبار	مثال مؤيد ومخالف	درجة نتيجة
المراجعة	ما الذي قد يغير الحكم؟	إصدار جديد

القسم التطبيقي الموسع: مختبرات منطق البيان

﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾

مجال المختبر: التعليم والرحمة. اختبار ترتيب الرحمة والتعليم والخلق والبيان والميزان.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾

مجال المختبر: الإنسان والبيان. تمييز البيان من اللغة والخطاب والعقل والتواصل.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

مجال المختبر: التوحيد والتنزيه. حاكمية المحكم على صور الصفات.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

مجال المختبر: الصفة والسياق. جمع الاستواء والملك والتدبير والتنزيه.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾

مجال المختبر: الإنسان والأسرة. تحرير النفس الواحدة والزوج والخلق والربوبية.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾

مجال المختبر: الأسرة والقوامة. تحليل الجملة والتعليل والإنفاق والحدود.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿وَاضْرِبُوهُنَّ﴾

مجال المختبر: النشوز والإصلاح. قراءة المراحل والسياق والمقصد والمآل.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾

مجال المختبر: الدين والحرية. اختبار المحكم والسياق وشبكة الإيمان والمسؤولية.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾

مجال المختبر: القتال والعهد. تقييد الأمر بالسياق والعهد والعدوان والتوبة.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾

مجال المختبر: الحكم والمسؤولية. تحليل تكرار الكفر والظلم والفسق وسياق أهل الكتاب.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾

مجال المختبر: العدل والعقوبة. ربط القصاص والعفو والدية والحياة والتقوى.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾

مجال المختبر: السرقة والعقوبة. تحرير المفهوم والشروط والسياق والتوبة والمآل.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

مجال المختبر: المال والمعايش. بناء شبكة البيع والربا والظلم والإنفاق والقيام.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿لِتَعَارَفُوا﴾

مجال المختبر: الشعوب والتعارف. إخراج المفهوم من التعارف السطحي إلى نظام الشهادة والقسط.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾

مجال المختبر: العمران. ربط الإنشاء والاستخلاف والإصلاح والفساد.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾

مجال المختبر: العلم والتعليم. تحليل القراءة والاسم والخلق والقلم والطغيان.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾

مجال المختبر: الكون والعلم. فصل البيان القرآني من النماذج الفلكية المتغيرة.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾

مجال المختبر: الكون والمجاز. اختبار حدود التفسير العلمي والوظيفة التصويرية.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾

مجال المختبر: الآيات الكونية. تحليل البحرين والبرزخ والسياق الرحماني.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

قصة قارون

مجال المختبر: المال والمآل. بناء شبكة الزينة والعلم والبغي والفرح والدار الآخرة.

تحديد السؤال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

جمع المدونة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

التحليل اللساني

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

السياق والوحدة

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الشبكة والحاكم

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

موازنة الأقوال

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

النتيجة والمآل

تُحرر هذه المرحلة من النص والقراءات والسياق والآيات النظيرة، ويُفصل ما هو ملاحظة نصية عما هو فرضية تفسيرية. وتُذكر القرينة المؤيدة والمعارضة ودرجة أثرها.

يُمنع الانتقال إلى التعميم قبل اختبار القيود والمقابلات ومقام الخطاب، كما يُذكر ما لا يمكن إثباته من المدونة المتاحة وما يحتاج إلى خبرة لغوية أو تاريخية أو علمية.

الطبقة	المخرج
النص	صيغة مثبتة
السياق	وظيفة ومقام
المفهوم	شبكة وحدود
الحاكم	آية أو مجموعة
الترجيح	درجة معللة
المآل	أثر وحدود

المغالطات الأربعون في التفكير التفسيري

م	المغالطة
1	مغالطة الجذر الواحد التي ترد جميع الصيغ إلى معنى جوهري ثابت.
2	مغالطة المعجم التي تجعل أول معنى قاموسي هو المراد.
3	مغالطة الآية المعزولة عن الجملة والمقطع والسورة.
4	مغالطة السورة المغلقة التي تقطعها عن القرآن كله.
5	مغالطة التشابه اللفظي التي تساوي بين مواضع مختلفة الوظيفة.
6	مغالطة سبب النزول الحاصر لعموم الآية.
7	مغالطة المصداق الذي يتحول إلى المعنى الوحيد.
8	مغالطة القول الأقدم بوصفه الأصح بالضرورة.
9	مغالطة الشهرة بوصفها إجماعاً أو برهاناً.
10	مغالطة اللغة الممكنة بوصفها المراد الراجح.
11	مغالطة العقل الممكن بوصفه تفسيراً قطعياً.
12	مغالطة العلم المعاصر بوصفه المعنى النهائي.
13	مغالطة الإعجاز العلمي التي تربط الآية بنظرية متغيرة.
14	مغالطة المقصد الذي يصحح قراءة ضعيفة.
15	مغالطة المآل الذي يلغي دلالة ثابتة.
16	مغالطة المذهب الذي يحدد السؤال والجواب معاً.
17	مغالطة الرد المضاد التي تقرأ النص لمخالفة مذهب.

م	المغالطة
18	مغالطة التوفيق التي تجمع الأقوال المتناقضة بلا قرينة.
19	مغالطة القطع في موضع الترجيح.
20	مغالطة التوقف السلبي الذي يخفي نقص العمل.
21	مغالطة التكرار التي لا ترى التصريف والوظيفة.
22	مغالطة النسخ المتعجل عند إمكان الجمع.
23	مغالطة المحكم المختار بحسب النتيجة.
24	مغالطة المتشابه الذي يُستعمل لبناء أصل.
25	مغالطة الكل الموضوعي المصنوع من عنوان الباحث.
26	مغالطة الشبكة التي تربط كل شيء بكل شيء.
27	مغالطة الآية الحاكمة المختارة لأنها الأشهر.
28	مغالطة العدد التي تجعل كثرة الآيات قوةً مستقلة.
29	مغالطة البيانات التي تُغني عن التفسير.
30	مغالطة الخريطة التي تُغني عن قراءة النص.
31	مغالطة الذكاء الاصطناعي بوصفه شاهداً على المراد.
32	مغالطة الترجمة التي تستبدل المفهوم القرآني.
33	مغالطة الاصطلاح الوافد الذي يعيد تشكيل المدونة.
34	مغالطة التاريخية المطلقة التي تحبس القرآن في زمنه.
35	مغالطة اللاتاريخية التي تلغي المخاطب والواقعة.
36	مغالطة التطبيق المباشر بلا أصول أو مناط.
37	مغالطة الحكم الأخلاقي قبل تثبيت المعنى.

م	المغالطة
38	مغالطة حذف القول المخالف من التقرير.
39	مغالطة النتيجة بلا إصدار أو حدود.
40	مغالطة عصمة المنهج أو المفسر.

المغالطة 1: مغالطة الجذر الواحد التي ترد جميع الصيغ إلى معنى جوهري ثابت. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 2: مغالطة المعجم التي تجعل أول معنى قاموسي هو المراد. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 3: مغالطة الآية المعزولة عن الجملة والمقطع والسورة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 4: مغالطة السورة المغلقة التي تقطعها عن القرآن كله. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 5: مغالطة التشابه اللفظي التي تساوي بين مواضع مختلفة الوظيفة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 6: مغالطة سبب النزول الحاصر لعموم الآية. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 7: مغالطة المصداق الذي يتحول إلى المعنى الوحيد. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 8: مغالطة القول الأقدم بوصفه الأصح بالضرورة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 9: مغالطة الشهرة بوصفها إجماعاً أو برهاناً. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 10: مغالطة اللغة الممكنة بوصفها المراد الراجح. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 11: مغالطة العقل الممكن بوصفه تفسيراً قطعياً. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 12: مغالطة العلم المعاصر بوصفه المعنى النهائي. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 13: مغالطة الإعجاز العلمي التي تربط الآية بنظرية متغيرة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 14: مغالطة المقصد الذي يصحح قراءة ضعيفة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 15: مغالطة المآل الذي يلغي دلالة ثابتة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 16: مغالطة المذهب الذي يحدد السؤال والجواب معاً. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 17: مغالطة الرد المضاد التي تقرأ النص لمخالفة مذهب. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 18: مغالطة التوفيق التي تجمع الأقوال المتناقضة بلا قرينة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 19: مغالطة القطع في موضع الترجيح. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 20: مغالطة التوقف السلبي الذي يخفي نقص العمل. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 21: مغالطة التكرار التي لا ترى التصريف والوظيفة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 22: مغالطة النسخ المتعجل عند إمكان الجمع. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 23: مغالطة المحكم المختار بحسب النتيجة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 24: مغالطة المتشابه الذي يُستعمل لبناء أصل. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 25: مغالطة الكل الموضوعي المصنوع من عنوان الباحث. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 26: مغالطة الشبكة التي تربط كل شيء بكل شيء. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 27: مغالطة الآية الحاكمة المختارة لأنها الأشهر. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 28: مغالطة العدد التي تجعل كثرة الآيات قوةً مستقلة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 29: مغالطة البيانات التي تُغني عن التفسير. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 30: مغالطة الخريطة التي تُغني عن قراءة النص. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 31: مغالطة الذكاء الاصطناعي بوصفه شاهداً على المراد. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 32: مغالطة الترجمة التي تستبدل المفهوم القرآني. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 33: مغالطة الاصطلاح الوافد الذي يعيد تشكيل المدونة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 34: مغالطة التاريخية المطلقة التي تحبس القرآن في زمنه. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 35: مغالطة اللاتاريخية التي تلغي المخاطب والواقعة. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 36: مغالطة التطبيق المباشر بلا أصول أو مناط. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 37: مغالطة الحكم الأخلاقي قبل تثبيت المعنى. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 38: مغالطة حذف القول المخالف من التقرير. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 39: مغالطة النتيجة بلا إصدار أو حدود. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

المغالطة 40: مغالطة عصمة المنهج أو المفسر. ويكشفها المنهج بتحديد موضع الانتقال غير المعلل، ثم إعادة السؤال إلى النص والمدونة والسياق والميزان، مع تسجيل أثر التصحيح في النتيجة.

القواعد الأربعون لمنطق التفسير البياني

م	القاعدة
1	ابدأ بالسؤال ولا تبدأ بالجواب الموروث.
2	حدد وحدة التحليل المناسبة للسؤال.
3	ثبت النص والقراءات قبل التحليل.
4	اجمع المدونة قبل بناء المفهوم.
5	وثق نوع الصلة بين كل آية والسؤال.
6	افصل الملاحظة النصية من التفسير.
7	حلل الصيغة ولا تكتف بالجذر.
8	حلل التركيب والنظم قبل المعجم.
9	اقرأ الآية في مقطعها.
10	اقرأ المقطع في السورة.
11	اقرأ السورة في شبكة القرآن.
12	احفظ خصوصية الموضع داخل الوحدة الكلية.
13	ابن المفهوم من الاستعمالات والعلاقات.
14	حدد حدود المفهوم ومقابلاته.
15	لا تجعل الترجمة تعريفاً للمفهوم.
16	ميز الحاكم والمؤسس والوازر والخادم.
17	رد المتشابه إلى المحكم.
18	اجمع المطلق والمقيد والعام والخاص.
19	اقرأ التكرار بوصفه تصريفاً محتملاً.

م	القاعدة
20	افحص بيان الرسول الثابت في موضعه.
21	افصل المأثور من النص القرآني.
22	لا تحصر الآية بسبب النزول بلا دليل.
23	اعرض الأقوال بأقوى صورة.
24	طبق المعيار نفسه على القول الموافق والمخالف.
25	لا تجعل الشهرة مرجحاً مستقلاً.
26	أعلن وزن كل قرينة.
27	اختبر فرضية بديلة.
28	اخفض الجزم عند تقارب الأدلة.
29	افصل التفسير من الاستنباط.
30	افصل الاستنباط من التطبيق.
31	لا تُدخل المقصد قبل ثبوت الدلالة.
32	اجعل المآل اختباراً للتنزيل لا للنص.
33	اذكر ما لم يُفحص.
34	اجعل التوقف نتيجةً مسؤولة.
35	احفظ الإصدار السابق عند التصحيح.
36	أتِح إعادة إنتاج المدونة والتحليل.
37	استخدم الحوسبة للجمع والمقارنة لا للشهادة.
38	لا تحكم على مراد الله بما يتجاوز الدليل.
39	اجعل القسط حاكماً على الخلاف.

م	القاعدة
40	اختم كل تفسير بحدوده ومآله.

القاعدة 1: ابدأ بالسؤال ولا تبدأ بالجواب الموروث. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 2: حدد وحدة التحليل المناسبة للسؤال. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 3: ثبت النص والقراءات قبل التحليل. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 4: اجمع المدونة قبل بناء المفهوم. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 5: وثق نوع الصلة بين كل آية والسؤال. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 6: افصل الملاحظة النصية من التفسير. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 7: حلل الصيغة ولا تكتف بالجذر. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 8: حلل التركيب والنظم قبل المعجم. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 9: اقرأ الآية في مقطعها. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 10: اقرأ المقطع في السورة. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 11: اقرأ السورة في شبكة القرآن. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 12: احفظ خصوصية الموضع داخل الوحدة الكلية. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 13: ابن المفهوم من الاستعمالات والعلاقات. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 14: حدد حدود المفهوم ومقابلاته. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 15: لا تجعل الترجمة تعريفاً للمفهوم. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 16: ميز الحاكم والمؤسس والوازر والخادم. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 17: رد المتشابه إلى المحكم. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 18: اجمع المطلق والمقيد والعام والخاص. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 19: اقرأ التكرار بوصفه تصريفاً محتملاً. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 20: افحص بيان الرسول الثابت في موضعه. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 21: افصل المأثور من النص القرآني. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 22: لا تحصر الآية بسبب النزول بلا دليل. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 23: اعرض الأقوال بأقوى صورة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 24: طبق المعيار نفسه على القول الموافق والمخالف. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 25: لا تجعل الشهرة مرجعاً مستقلاً. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 26: أعلن وزن كل قرينة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 27: اختبر فرضية بديلة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 28: اخفض الجزم عند تقارب الأدلة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 29: افصل التفسير من الاستنباط. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 30: افصل الاستنباط من التطبيق. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 31: لا تُدخل المقصد قبل ثبوت الدلالة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 32: اجعل المآل اختباراً للتنزيل لا للنص. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 33: اذكر ما لم يُفحص. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 34: اجعل التوقف نتيجةً مسؤولة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 35: احفظ الإصدار السابق عند التصحيح. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 36: أتِح إعادة إنتاج المدونة والتحليل. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 37: استخدم الحوسبة للجمع والمقارنة لا للشهادة. وتدخل في بروتوكول التفسير، فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 38: لا تحكم على مراد الله بما يتجاوز الدليل. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 39: اجعل القسط حاكماً على الخلاف. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

القاعدة 40: اختم كل تفسير بحدوده ومآله. وتدخل في بروتوكول التفسير؛ فإذا غابت وجب بيان أثر غيابها، وهل يضعف النتيجة أو يمنع التعميم أو يوجب التوقف.

الخوارزمية البيانية في عشرين مرحلة

المرحلة	العمل
صياغة السؤال	تحديد نوع السؤال ومجاله وافتراضاته.
تحديد الوحدة	لفظ أو آية أو مقطع أو سورة أو مفهوم.
تثبيت النص	الرسم والقراءات والفروق المؤثرة.
جمع المدونة	الآيات ذات الصلات المتعددة.
تصنيف الصلة	لفظية ومفهومية وسياقية وسننية ومقصدية.
التحليل الصرفي	الصيغ والاشتقاق والفاعل والمتعلق.
التحليل التركيبي	النحو والنظم والتقديم والحذف والربط.
تحليل السياق	الجملة والمقطع والانتقال والمخاطب.
بناء الوحدة السُّورية	المحاور والعلاقات والبنية الداخلية.
بناء المفهوم	الاستعمالات والحدود والمقابلات.
بناء الشبكة	العقد والعلاقات والوظائف.
تعيين الحاكم	المحكم والمؤسس والوازر والخادم.
جمع البيان النبوي	الثابت المتعلق بالسؤال.
جمع الموروث	الأقوال ومدارسها وأدلتها.
بناء الفرضيات	صياغة تفسيرين أو أكثر عند الاحتمال.
الموازنة	اللسان والسياق والشبكة والمحكم والمأثور.
استخراج النتائج	التفسير والقواعد والسنن والمقاصد.
تحقيق التطبيق	الأصول والمناط والواقع والمآل.
صياغة التقرير	الدرجة والحدود والاعتراضات.

المرحلة	العمل
المراجعة والإصدار	التدقيق والتصحيح وحفظ التاريخ.

صياغة السؤال: تحديد نوع السؤال ومجاله وافتراضاته. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

تحديد الوحدة: لفظ أو آية أو مقطع أو سورة أو مفهوم. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

تثبيت النص: الرسم والقراءات والفروق المؤثرة. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

جمع المدونة: الآيات ذات الصلات المتعددة. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

تصنيف الصلة: لفظية ومفهومية وسياقية وسننية ومقصدية. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

التحليل الصرفي: الصيغ والاشتقاق والفاعل والمتعلق. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

التحليل التركيبي: النحو والنظم والتقديم والحذف والربط. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

تحليل السياق: الجملة والمقطع والانتقال والمخاطب. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

بناء الوحدة السُّورية: المحاور والعلاقات والبنية الداخلية. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

بناء المفهوم: الاستعمالات والحدود والمقابلات. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

بناء الشبكة: العقد والعلاقات والوظائف. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

تعيين الحاكم: المحكم والمؤسس والوازر والخادم. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

جمع البيان النبوي: الثابت المتعلق بالسؤال. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

جمع الموروث: الأقوال ومدارسها وأدلتها. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

بناء الفرضيات: صياغة تفسيرين أو أكثر عند الاحتمال. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

الموازنة: اللسان والسياق والشبكة والمحكم والمأثور. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

استخراج النتائج: التفسير والقواعد والسنن والمقاصد. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

تحقيق التطبيق: الأصول والمناط والواقع والمآل. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

صياغة التقرير: الدرجة والحدود والاعتراضات. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

المراجعة والإصدار: التدقيق والتصحيح وحفظ التاريخ. ولا يُنتقل إلى المرحلة التالية إذا كان النقص في هذه المرحلة جوهرياً، إلا مع تسجيل سبب الاستثناء وخفض درجة النتيجة.

المصفوفة الجامعة لمنطق التفسير

الطبقة	الحقول	السؤال
السؤال	النوع والمجال والافتراض	ما المطلوب تفسيره؟
النص	الرسم والقراءات والصيغة	ما النص المثبت؟
المدونة	الآيات ونوع الصلة	هل استوعبت الشبكة؟
اللسان	الصرف والنحو والنظم	ما المعاني الممكنة؟
السياق	المقطع والسورة والمخاطب	ما الوظيفة والحد؟
المفهوم	الاستعمال والحد والمقابل	ما البنية القرآنية؟
الشبكة	العقد والعلاقات والمراتب	ما الحاكم والوازر؟
المأثور	البيان النبوي والأقوال	ما الثابت وما وظيفته؟
الترجيح	القرائن والأوزان والبدائل	لماذا هذا القول؟
النتيجة	التفسير والدرجة والحد	ما الذي ثبت؟
الاستنباط	القواعد والسنن والمقاصد	ما الذي يُستخرج؟
التطبيق	الأصول والمناط والمآل	هل يصح التنزيل؟
المراجعة	الاعتراض والإصدار والنقص	ما الذي قد يتغير؟

ميثاق المفسر البياني

م	العهد
1	أجعل القرآن حاكماً على تفسيري.
2	أميز كلام الله من فهمي.
3	أعلن سؤالي وافتراضاتي.
4	أجمع المدونة قبل الاستنتاج.
5	أقرأ اللفظ في تركيبه وسياقه.
6	أقرأ الآية في سورتها والقرآن كله.
7	لا أقدس الجذر أو المعجم.
8	أحفظ بيان الرسول الثابت.
9	أفحص المأثور ولا ألغيه ولا أعصمه.
10	أعرض القول المخالف بأمانة.
11	لا أجعل مذهبي ميزاناً خفياً.
12	لا أفرض العلم المتغير على الآية.
13	أفصل التفسير من الحكم والتطبيق.
14	لا أستعمل المقصد لتجاوز الدليل.
15	أذكر القرائن النافية.
16	أتوقف عند نقص العلم.
17	أقبل التصحيح والإصدار الجديد.
18	لا أجعل الحوسبة بديلاً عن الشهادة.
19	أقيم الوزن بالقسط.

م	العهد
20	أرد العلم بالمراد إلى الله.

العهد 1: أجعل القرآن حاكماً على تفسيري. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 2: أميز كلام الله من فهمي. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 3: أعلن سؤالي وافتراضاتي. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 4: أجمع المدونة قبل الاستنتاج. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 5: أقرأ اللفظ في تركيبه وسياقه. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 6: أقرأ الآية في سورتها والقرآن كله. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 7: لا أقدس الجذر أو المعجم. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 8: أحفظ بيان الرسول الثابت. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 9: أفحص المأثور ولا ألغيه ولا أعصمه. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 10: أعرض القول المخالف بأمانة. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 11: لا أجعل مذهبي ميزاناً خفياً. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 12: لا أفرض العلم المتغير على الآية. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 13: أفصل التفسير من الحكم والتطبيق. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 14: لا أستعمل المقصد لتجاوز الدليل. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 15: أذكر القرائن النافية. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 16: أتوقف عند نقص العلم. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 17: أقبل التصحيح والإصدار الجديد. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 18: لا أجعل الحوسبة بديلاً عن الشهادة. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 19: أقيم الوزن بالقسط. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

العهد 20: أرد العلم بالمراد إلى الله. ويظهر الوفاء به في المدونة ولغة التقرير وإدارة الخلاف، لا في مقدمة الكتاب وحدها.

الخاتمة

ينتهي الكتاب إلى أن منطق البيان ليس أسلوباً أدبياً في قراءة القرآن، بل علمٌ في ترتيب حركة التفسير من السؤال إلى المآل. وهو يرفض أن تكون اللغة وحدها حاكمة، أو الرواية وحدها حاكمة، أو العقل والمذهب والعلم وحدها حاكمة، ويضع جميع الأدوات في وظائفها تحت حاكمية القرآن.

أثبت البناء أن المعنى لا ينتج من اللفظ المفرد، بل من الصيغة والتركيب والسياق والسورة والشبكة والمحكمات. كما أثبت أن تفسير القرآن بالقرآن لا يكتمل بجمع النظائر، بل يحتاج إلى تحديد مراتب الآيات وعلاقاتها ووظائفها في بناء المفهوم.

يفصل المنهج بين التفسير والاستنباط والتأويل والتطبيق، ويحفظ لكل مرحلة أدلتها ودرجتها. وبذلك يمنع أن تتحول قراءة محتملة إلى حكم ملزم، أو أن يُنسب إلى النص ما هو من اجتهاد المفسر في الواقع والمآل.

تكشف المغالطات الأربعون أن الخلل التفسيري كثيراً ما يقع في انتقال صحيح المقدمة إلى نتيجة تتجاوزها، أو في طغيان أداة مفيدة على بقية الموازين. ولهذا جعل الكتابُ القسطَ ومنعَ الطغيان مركزاً لمنطق التفسير لا فضيلةً لاحقةً به.

وتحول الخوارزمية والمصفوفة المنهجَ إلى عمل قابل للتكرار والمراجعة والحوسبة، من غير ادعاء أن الآلة تستطيع معرفة مراد الله. فالآلة تجمع وتقارن وتكشف العلاقات، أما الشهادة على المعنى فتظل مسؤولية المفسر بقدر دليله.

يُمهّد هذا الكتاب للكتاب الرابع في نظرية البيان القرآني، بعد أن حرر كيف يعمل المنهج. وسيكون ما بعده تفصيلاً لطبيعة البيان نفسه وطبقاته وأشكاله ووظائفه في القرآن.

التعريف النهائي

منطق البيان في التفسير هو النظام القرآني الذي يضبط انتقال المفسر من السؤال والنص إلى المدونة واللسان والسياق والمفهوم والشبكة والمحكم والميزان، ثم إلى التفسير والاستنباط والتطبيق والمآل، ويفصل الملاحظة من الفرضية والحكم، ويرتب اللغة والمأثور والعقل والتاريخ والعلم في وظائفها، وينتج نتائج معللة متدرجة قابلة للتكرار والاعتراض والتصحيح، تحت حاكمية القرآن ومقتضى البيان والقسط ومنع الطغيان.

الملحق الأول: مراجعة مدارس المنهج التفسيري في ميزان منطق البيان

المدرسة	قوتها	موطن الطغيان	إعادة البناء البيانية
المنهج الأثري	حفظ أقوال السلف وأسباب النزول والبيان النبوي	قد يدمج الأثر بالتفسير ويجعل النقل مانعاً من بناء الشبكة القرآنية	فحص الثبوت وتحديد وظيفة الأثر ورد الأقوال إلى القرآن والسياق.
المنهج اللغوي	دقة الصرف والنحو والاشتقاق والشواهد	قد يجعل الإمكان اللغوي مراداً أو يطغى الجذر على التركيب	إدخال اللغة في السياق والنظم والشبكة مع بيان درجة الاحتمال.
المنهج البلاغي	كشف النظم والصورة والالتفات والتقديم	قد يكتفي بجمال التعبير ولا ينتقل إلى النظام المفهومي والحكم	ربط البلاغة بالوظيفة والمفهوم والميزان والمآل.
المنهج الفقهي	تحرير الأحكام والأدلة والعموم والخصوص	قد يحول السورة إلى مخزن مسائل أو يسقط المذهب على الدلالة	فصل التفسير من الاستنباط وإدخال القرآن كله والمناط.
المنهج الكلامي	حماية الأصول العقدية وبناء الاتساق	قد يجعل المذهب محكماً سابقاً ويؤول النص وفقه	رد المتشابه إلى محكم القرآن لا إلى الصياغة المدرسية وحدها.
المنهج الفلسفي	بناء نظام كلي وعلاقات وجودية وعقلية	قد يستبدل المصطلح القرآني بمقولات وافدة	إعادة المفهوم إلى استعمالاته وحدوده وشبكته القرآنية.
المنهج الإشاري	التقاط الأبعاد التربوية والروحية	قد ينفصل عن اللسان والسياق ويحصن التأويل من النقد	اشتراط صحة الظاهر وعدم الحصر وبيان الدرجة الإشارية.
المنهج المقاصدي	جمع الجزئيات في غايات كلية	قد يدخل المقصد قبل ثبوت الدلالة أو يصحح قراءة ضعيفة	استخراج المقصد بعد المدونة والمحكمات واختبار المآل.
المنهج الموضوعي	جمع آيات الموضوع	قد يفرض عنواناً حديثاً	تحويل القائمة إلى شبكة

المدرسة	قوتها	موطن الطغيان	إعادة البناء البيانية
	وتكوين رؤية كلية	ويجمع الآيات بلا مراتب وعلاقات	وتحديد السؤال والمفاهيم الحاكمة.
منهج الوحدة السُّورية	قراءة السورة بنيةً متماسكة	قد يفرض محوراً واحداً أو يذيب التنوع والانتقالات	إثبات الوحدة من النظم والروابط مع حفظ المقاطع ووظائفها.
المنهج التاريخي	استعادة المخاطب والواقع والتطور	قد يحبس الدلالة في زمن النزول أو يشكك في العموم	تمييز سياق الصدور من استمرار البيان وشبكة القرآن.
المنهج الأدبي	إبراز التجربة والصورة والإيقاع والوحدة الفنية	قد يجعل الاستجابة الجمالية بديلاً عن التحقق	دمج القراءة الأدبية في التحليل النصي والمفهومي.
المنهج العلمي	ربط الآيات بالكون والملاحظة	قد يربط القرآن بنظرية متغيرة ويجعل التطابق إعجازاً	فصل البيان الكوني من النموذج العلمي وإبقاء التحقق مفتوحاً.
المنهج الحركي والسياسي	استحضار الفعل والإصلاح ومواجهة الاستبداد	قد يحول كل آية إلى برنامج تعبوي آني	تحديد الوظيفة والمناط والحقوق ومنع اختزال الدين في السياسة.
المنهج الحداثي	نقد الموروث واستحضار أسئلة العصر	قد يجعل القيم الحديثة محكماً خفياً أو يفكك النص بلا ضابط	إعلان الافتراضات وردها إلى المدونة واللسان والمحكمات.
المنهج الحاسوبي	الاستيعاب والمقارنة وكشف الأنماط	قد ينتج دقة زائفة أو يستبدل التشابه بالعلاقة	أنطولوجيا مفسرة ومراجعة بشرية ومنع الحكم الآلي.

المنهج الأثري

قوة المدرسة: حفظ أقوال السلف وأسباب النزول والبيان النبوي. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يدمج الأثر بالتفسير ويجعل النقل مانعاً من بناء الشبكة القرآنية. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: فحص الثبوت وتحديد وظيفة الأثر ورد الأقوال إلى القرآن والسياق. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج اللغوي

قوة المدرسة: دقة الصرف والنحو والاشتقاق والشواهد. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يجعل الإمكان اللغوي مراداً أو يطغى الجذر على التركيب. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: إدخال اللغة في السياق والنظم والشبكة مع بيان درجة الاحتمال. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج البلاغي

قوة المدرسة: كشف النظم والصورة والالتفات والتقديم. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يكتفي بجمال التعبير ولا ينتقل إلى النظام المفهومي والحكم. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: ربط البلاغة بالوظيفة والمفهوم والميزان والمآل. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الفقهي

قوة المدرسة: تحرير الأحكام والأدلة والعموم والخصوص. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يحول السورة إلى مخزن مسائل أو يسقط المذهب على الدلالة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: فصل التفسير من الاستنباط وإدخال القرآن كله والمناط. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الكلامي

قوة المدرسة: حماية الأصول العقدية وبناء الاتساق. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يجعل المذهب محكماً سابقاً ويؤول النص وفقه. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: رد المتشابه إلى محكم القرآن لا إلى الصياغة المدرسية وحدها. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الفلسفي

قوة المدرسة: بناء نظام كلي وعلاقات وجودية وعقلية. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يستبدل المصطلح القرآني بمقولات وافدة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: إعادة المفهوم إلى استعمالاته وحدوده وشبكته القرآنية. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الإشاري

قوة المدرسة: التقاط الأبعاد التربوية والروحية. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد ينفصل عن اللسان والسياق ويحصن التأويل من النقد. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: اشتراط صحة الظاهر وعدم الحصر وبيان الدرجة الإشارية. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج المقاصدي

قوة المدرسة: جمع الجزئيات في غايات كلية. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يدخل المقصد قبل ثبوت الدلالة أو يصحح قراءة ضعيفة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: استخراج المقصد بعد المدونة والمحكمات واختبار المآل. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الموضوعي

قوة المدرسة: جمع آيات الموضوع وتكوين رؤية كلية. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يفرض عنواناً حديثاً ويجمع الآيات بلا مراتب وعلاقات. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: تحويل القائمة إلى شبكة وتحديد السؤال والمفاهيم الحاكمة. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

منهج الوحدة السُّورية

قوة المدرسة: قراءة السورة بنيةً متماسكة. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يفرض محوراً واحداً أو يذيب التنوع والانتقالات. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: إثبات الوحدة من النظم والروابط مع حفظ المقاطع ووظائفها. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج التاريخي

قوة المدرسة: استعادة المخاطب والواقع والتطور. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يحبس الدلالة في زمن النزول أو يشكك في العموم. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: تمييز سياق الصدور من استمرار البيان وشبكة القرآن. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الأدبي

قوة المدرسة: إبراز التجربة والصورة والإيقاع والوحدة الفنية. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يجعل الاستجابة الجمالية بديلاً عن التحقق. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: دمج القراءة الأدبية في التحليل النصي والمفهومي. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج العلمي

قوة المدرسة: ربط الآيات بالكون والملاحظة. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يربط القرآن بنظرية متغيرة ويجعل التطابق إعجازاً. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: فصل البيان الكوني من النموذج العلمي وإبقاء التحقق مفتوحاً. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الحركي والسياسي

قوة المدرسة: استحضار الفعل والإصلاح ومواجهة الاستبداد. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يحول كل آية إلى برنامج تعبوي آني. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: تحديد الوظيفة والمناط والحقوق ومنع اختزال الدين في السياسة. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الحداثي

قوة المدرسة: نقد الموروث واستحضار أسئلة العصر. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد يجعل القيم الحديثة محكماً خفياً أو يفكك النص بلا ضابط. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: إعلان الافتراضات وردها إلى المدونة واللسان والمحكمات. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

المنهج الحاسوبي

قوة المدرسة: الاستيعاب والمقارنة وكشف الأنماط. وتمثل هذه القوة مورداً لا يجوز إلغاؤه، لأن منطق البيان منهج تكاملي يستوعب الأدوات الصحيحة ولا يبدأ من فراغ.

موطن الطغيان المحتمل: قد ينتج دقة زائفة أو يستبدل التشابه بالعلاقة. ويقع الطغيان حين تتحول الأداة من وظيفة محددة إلى حاكم على النص أو حين تخفي افتراضاتها وراء لغة علمية أو مذهبية.

إعادة البناء البيانية: أنطولوجيا مفسرة ومراجعة بشرية ومنع الحكم الآلي. ولا يعني ذلك صهر المدرسة في مصطلحات جديدة، بل حفظ إنجازها مع تحديد موضعه من الخوارزمية ودرجة أثره في النتيجة.

تُختبر المدرسة على نص يوافق توجهها وآخر يقاومه، ويُسأل هل تطبق معاييرها نفسها على الحالتين. كما تُعرض المادة التي لا تستطيع أداتها تفسيرها، حتى يظهر موضع الحاجة إلى بقية الموازين.

الملحق الثاني: المعجم التشغيلي لوحدات منطق البيان

المصطلح	التعريف التشغيلي
السؤال التفسيري	صياغة محددة لما يُطلب علمه من النص، مع بيان المجال والافتراضات.
وحدة التحليل	المستوى الذي يعالج فيه السؤال: صيغة أو تركيب أو آية أو مقطع أو سورة أو شبكة.
المدونة القرآنية	جميع الآيات ذات الصلة المعلنة بالسؤال مع نوع الصلة ودرجتها.
الصلة اللفظية	اشتراك في اللفظ أو الجذر أو الصيغة لا يثبت وحدة المفهوم.
الصلة المفهومية	اشتراك في بنية المعنى أو حدوده أو مقابلاته ولو اختلف اللفظ.
الصلة السياقية	علاقة ناتجة من وحدة المقطع أو السورة أو المخاطب أو الواقعة.
الصلة السننية	علاقة تكشف انتظاماً في الفعل والنتيجة عبر المواضع.
الصلة المقصدية	علاقة تكشف اتجاهاً كلياً مؤيداً بالمحكمات والمآلات.
الملاحظة النصية	وصف يمكن التحقق منه مباشرةً مثل تكرار أو تقديم أو قيد.
الفرضية التفسيرية	اقتراح يفسر الملاحظات ويحتاج إلى موازنة وبدائل.
المفهوم القرآني	شبكة استعمالات وحدود وعلاقات ووظائف داخل القرآن.
العقدة	مفهوم أو آية أو علاقة مركزية في الشبكة.
الآية الحاكمة	آية أو مجموعة تضبط بنية المفهوم واتجاهه وحدوده.
الآية المؤسسة	آية تنشئ ركناً لازماً في بناء المفهوم.

المصطلح	التعريف التشغيلي
الآية الوازرة	آية تقوي الحاكم أو تشرح بعداً من أبعاده.
الآية الخادمة	آية تقدم مثالاً أو تفصيلاً أو تطبيقاً للمفهوم.
الآية المقابلة	آية تبين النقيض أو الحد أو المآل المخالف.
التصريف	توزيع البيان الواحد على صيغ وسياقات ووظائف متعددة.
الميزان	نظام الموازنة بين القرائن ومنع طغيان واحدة منها.
درجة التفسير	محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه بحسب الأدلة.
الاستنباط	استخراج قاعدة أو حكم يتجاوز الشرح المباشر للمعنى.
التأويل	تعيين مآل دلالي عند تعدد الاحتمال وفق القرائن.
التطبيق	تنزيل التفسير أو الحكم على واقع بعد تحقيق المناط.
المآل	الآثار التي يكشف بها سلامة التطبيق واتجاهه.
الإصدار	الحالة الموثقة للنتيجة في زمن ومراجعة محددين.

السؤال التفسيري

التعريف: صياغة محددة لما يُطلب علمه من النص، مع بيان المجال والافتراضات.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

وحدة التحليل

التعريف: المستوى الذي يعالج فيه السؤال: صيغة أو تركيب أو آية أو مقطع أو سورة أو شبكة.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

المدونة القرآنية

التعريف: جميع الآيات ذات الصلة المعلنة بالسؤال مع نوع الصلة ودرجتها.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الصلة اللفظية

التعريف: اشتراك في اللفظ أو الجذر أو الصيغة لا يثبت وحدة المفهوم.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الصلة المفهومية

التعريف: اشتراك في بنية المعنى أو حدوده أو مقابلاته ولو اختلف اللفظ.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الصلة السياقية

التعريف: علاقة ناتجة من وحدة المقطع أو السورة أو المخاطب أو الواقعة.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الصلة السننية

التعريف: علاقة تكشف انتظاماً في الفعل والنتيجة عبر المواضع.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الصلة المقصدية

التعريف: علاقة تكشف اتجاهاً كلياً مؤيداً بالمحكمات والمآلات.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الملاحظة النصية

التعريف: وصف يمكن التحقق منه مباشرةً مثل تكرار أو تقديم أو قيد.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الفرضية التفسيرية

التعريف: اقتراح يفسر الملاحظات ويحتاج إلى موازنة وبدائل.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

المفهوم القرآني

التعريف: شبكة استعمالات وحدود وعلاقات ووظائف داخل القرآن.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

العقدة

التعريف: مفهوم أو آية أو علاقة مركزية في الشبكة.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الآية الحاكمة

التعريف: آية أو مجموعة تضبط بنية المفهوم واتجاهه وحدوده.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الآية المؤسسة

التعريف: آية تنشئ ركناً لازماً في بناء المفهوم.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الآية الوازرة

التعريف: آية تقوي الحاكم أو تشرح بعداً من أبعاده.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الآية الخادمة

التعريف: آية تقدم مثالاً أو تفصيلاً أو تطبيقاً للمفهوم.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الآية المقابلة

التعريف: آية تبين النقيض أو الحد أو المآل المخالف.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

التصريف

التعريف: توزيع البيان الواحد على صيغ وسياقات ووظائف متعددة.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الميزان

التعريف: نظام الموازنة بين القرائن ومنع طغيان واحدة منها.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

درجة التفسير

التعريف: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف فيه بحسب الأدلة.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الاستنباط

التعريف: استخراج قاعدة أو حكم يتجاوز الشرح المباشر للمعنى.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

التأويل

التعريف: تعيين مآل دلالي عند تعدد الاحتمال وفق القرائن.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

التطبيق

التعريف: تنزيل التفسير أو الحكم على واقع بعد تحقيق المناط.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

المآل

التعريف: الآثار التي يكشف بها سلامة التطبيق واتجاهه.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الإصدار

التعريف: الحالة الموثقة للنتيجة في زمن ومراجعة محددين.

الحد المانع: لا يُستعمل المصطلح بوصفه مرادفاً عاماً لغيره، ويُذكر الكيان أو الطبقة التي يتعلق بها. فإذا اختلف استعماله في التراث، حُفظ الاستعمال التاريخي وفُصل عن التعريف التشغيلي.

قاعدة الاستعمال: يُربط المصطلح بمثال وحقول ومصدر ودرجة، ويُمنع أن ينتقل من الوصف إلى الحكم من غير تعليل. كما يُراجع التعريف إذا كشفت التطبيقات حالات لا يستوعبها.

الملحق الثالث: الأسئلة البحثية المفتوحة في منطق التفسير

السؤال	الإشكال	مسار البحث
قياس اكتمال المدونة	كيف نعرف أن المدونة شملت الآيات اللازمة من غير أن تتضخم حتى تشمل القرآن كله؟	اختبارات استرجاع، ومراجعة متعددة، وآيات حدية، وإعلان نسبة التغطية.
تعيين الآية الحاكمة	هل يمكن وضع معايير قابلة للتكرار تميز الحاكم من الأشهر أو الأصرح؟	مقارنة نتائج باحثين واختبار أثر حذف الآية أو تبديل تصنيفها.
الوحدة السُّورية	كيف نُثبت الوحدة من النص من غير فرض محور واحد؟	خرائط الانتقالات والضمائر والتكرار والمقابلات واختبار بدائل بنيوية.
وزن القرائن	هل يمكن ترتيب القرائن من غير تحويل التفسير إلى حساب آلي؟	سلم نوعي يوضح الحاكمية والتأييد والمانع مع تفسير بشري.
اللسان القرآني	كيف يُفصل المعنى العربي العام من التخصيص القرآني؟	مدونة استعمالات زمنية وقرآنية ومقارنة التركيب والوظيفة.
القراءات	كيف تدخل القراءات في الشبكة من غير جمع معانٍ متناقضة؟	تثبيت القراءة ودرجة تواترها ودراسة أثرها في التركيب والمفهوم.
المأثور	كيف يوازن المنهج بين بيان الرسول وأقوال السلف واختلاف الروايات؟	نقد الثبوت والوظيفة وفصل السبب والمصداق والتفسير.
السياق التاريخي	ما مقدار السياق الممكن إعادة بنائه من المصادر الخارجية؟	درجات ثقة ومنع استعمال المفترض في القطع أو الرد.
المقاصد	كيف تُستخرج من القرآن لا من قيم الباحث؟	مدونة المحكمات والنتائج والمقابلات واختبار الأقوال المخالفة.
التفسير العلمي	كيف يستفيد من العلم من غير ربط النص بنظرية عابرة؟	فصل الدلالة القرآنية عن النموذج وتحديث طبقة التطبيق وحدها.
الحوسبة	ما المهام القابلة للأتمتة وما الذي يبقى شهادة بشرية؟	اختبارات معلنة وتفسير كل اقتراح ومنع درجة المراد الآلية.

السؤال	الإشكال	مسار البحث
اتفاق المفسرين	كيف يقاس اتساق تطبيق الخوارزمية بين باحثين مختلفين؟	عينة معيارية وترميز القرارات وتحليل مواضع الاختلاف.

السؤال المفتوح 1: قياس اكتمال المدونة

كيف نعرف أن المدونة شملت الآيات اللازمة من غير أن تتضخم حتى تشمل القرآن كله؟

مسار البحث المقترح: اختبارات استرجاع، ومراجعة متعددة، وآيات حدية، وإعلان نسبة التغطية.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 2: تعيين الآية الحاكمة

هل يمكن وضع معايير قابلة للتكرار تميز الحاكم من الأشهر أو الأصرح؟

مسار البحث المقترح: مقارنة نتائج باحثين واختبار أثر حذف الآية أو تبديل تصنيفها.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 3: الوحدة السُّورية

كيف نُثبت الوحدة من النص من غير فرض محور واحد؟

مسار البحث المقترح: خرائط الانتقالات والضمائر والتكرار والمقابلات واختبار بدائل بنيوية.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 4: وزن القرائن

هل يمكن ترتيب القرائن من غير تحويل التفسير إلى حساب آلي؟

مسار البحث المقترح: سلم نوعي يوضح الحاكمية والتأييد والمانع مع تفسير بشري.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 5: اللسان القرآني

كيف يُفصل المعنى العربي العام من التخصيص القرآني؟

مسار البحث المقترح: مدونة استعمالات زمنية وقرآنية ومقارنة التركيب والوظيفة.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 6: القراءات

كيف تدخل القراءات في الشبكة من غير جمع معانٍ متناقضة؟

مسار البحث المقترح: تثبيت القراءة ودرجة تواترها ودراسة أثرها في التركيب والمفهوم.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 7: المأثور

كيف يوازن المنهج بين بيان الرسول وأقوال السلف واختلاف الروايات؟

مسار البحث المقترح: نقد الثبوت والوظيفة وفصل السبب والمصداق والتفسير.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 8: السياق التاريخي

ما مقدار السياق الممكن إعادة بنائه من المصادر الخارجية؟

مسار البحث المقترح: درجات ثقة ومنع استعمال المفترض في القطع أو الرد.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 9: المقاصد

كيف تُستخرج من القرآن لا من قيم الباحث؟

مسار البحث المقترح: مدونة المحكمات والنتائج والمقابلات واختبار الأقوال المخالفة.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 10: التفسير العلمي

كيف يستفيد من العلم من غير ربط النص بنظرية عابرة؟

مسار البحث المقترح: فصل الدلالة القرآنية عن النموذج وتحديث طبقة التطبيق وحدها.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 11: الحوسبة

ما المهام القابلة للأتمتة وما الذي يبقى شهادة بشرية؟

مسار البحث المقترح: اختبارات معلنة وتفسير كل اقتراح ومنع درجة المراد الآلية.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

السؤال المفتوح 12: اتفاق المفسرين

كيف يقاس اتساق تطبيق الخوارزمية بين باحثين مختلفين؟

مسار البحث المقترح: عينة معيارية وترميز القرارات وتحليل مواضع الاختلاف.

يجب أن ينتج المشروع الفرعي مدونةً أو معياراً أو اختباراً أو تصحيحاً قابلاً للمراجعة، وألا يكتفي بمقالة نظرية. كما يُدمج مخرجه في المعجم والخوارزمية والمصفوفة إذا ثبتت صلاحيته.

الملحق الرابع: بروتوكول اعتماد التفسير البياني

المرحلة	شرط الاعتماد
اعتماد السؤال	تدقيق صياغته وافتراضاته ووحدة تحليله.
اعتماد النص	توثيق الرسم والقراءات والمواضع.
اعتماد المدونة	مراجعة الاستيعاب وأنواع الصلات.
اعتماد التحليل اللساني	مراجعة الصرف والنحو والنظم والشواهد.
اعتماد السياق	فحص المقطع والسورة والمخاطب والتاريخ.
اعتماد المفهوم	مراجعة الاستعمالات والحدود والمقابلات.
اعتماد الشبكة	اختبار العلاقات والمراتب والآية الحاكمة.
اعتماد المأثور	فحص الثبوت والوظيفة وعدم الحصر.
اعتماد الترجيح	إظهار القرائن والبدائل ووزن كل منها.
اعتماد النتيجة	صياغة الدرجة والحدود وما لا تثبته.
اعتماد الاستنباط	مراجعة الانتقال إلى القاعدة أو الحكم.
اعتماد التطبيق	تحقيق المناط والمقصد والمآل والحقوق.
المراجعة الخارجية	إعادة التشغيل من باحث مستقل.
الإصدار والنشر	حفظ البيانات والاعتراضات وتاريخ التصحيح.

1. اعتماد السؤال

تدقيق صياغته وافتراضاته ووحدة تحليله.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

2. اعتماد النص

توثيق الرسم والقراءات والمواضع.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

3. اعتماد المدونة

مراجعة الاستيعاب وأنواع الصلات.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

4. اعتماد التحليل اللساني

مراجعة الصرف والنحو والنظم والشواهد.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

5. اعتماد السياق

فحص المقطع والسورة والمخاطب والتاريخ.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

6. اعتماد المفهوم

مراجعة الاستعمالات والحدود والمقابلات.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

7. اعتماد الشبكة

اختبار العلاقات والمراتب والآية الحاكمة.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

8. اعتماد المأثور

فحص الثبوت والوظيفة وعدم الحصر.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

9. اعتماد الترجيح

إظهار القرائن والبدائل ووزن كل منها.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

10. اعتماد النتيجة

صياغة الدرجة والحدود وما لا تثبته.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

11. اعتماد الاستنباط

مراجعة الانتقال إلى القاعدة أو الحكم.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

12. اعتماد التطبيق

تحقيق المناط والمقصد والمآل والحقوق.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

13. المراجعة الخارجية

إعادة التشغيل من باحث مستقل.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

14. الإصدار والنشر

حفظ البيانات والاعتراضات وتاريخ التصحيح.

لا يُعد وجود الحقل في التقرير دليلاً على اكتماله؛ بل يجب أن تكون مادته قابلةً للفتح والتدقيق. وإذا بقي نقص جوهري أُوقفت النتيجة أو خُفضت درجتها أو قُيدت بمجالها.

يُسجل اسم جامع المادة ومحللها ومراجعها، ويُفصل بين هذه الأدوار في المواضع الحساسة. كما يُحفظ سبب قبول الاعتراض أو رفضه، ولا تُمحى النسخة السابقة.

الخاتمة الأخيرة

تكشف المراجعة المقارنة أن منطق البيان لا يطلب إلغاء مدارس التفسير، بل إعادة ترتيب منجزاتها داخل دورة لا تطغى فيها اللغة أو الرواية أو العقل أو التاريخ أو العلم. وتصبح المدرسة مورداً حين تعلن حدودها، وتصبح طغياناً حين تجعل أداتها مرادفةً للتفسير كله.

ويؤكد المعجم التشغيلي أن إصلاح المصطلح جزء من إصلاح المنهج؛ فاختلاط السؤال بالموضوع، والمدونة بالشبكة، والتفسير بالاستنباط، والتطبيق بالمعنى، ينتج أحكاماً لا يمكن تدقيقها. ومن ثم يجب أن تحمل كل طبقة اسماً وحداً وحقلاً مستقلاً.

أما الأسئلة المفتوحة فتمنع الكتاب من ادعاء اكتمال نهائي؛ إذ يبقى قياس الاستيعاب ووزن القرائن وتاريخ السياق والحوسبة مجالات تحتاج إلى بيانات جماعية وتجارب متعددة. وهذا الانفتاح شرط العلم لا نقص في البناء.

ويحول بروتوكول الاعتماد المنهج من ممارسة فردية إلى مؤسسة قادرة على التكرار والاعتراض والتصحيح. وبذلك يمهد الكتاب لنظرية البيان القرآني في الكتاب الرابع، وقد ثبتت فيه حركة المنهج ووحداته وحدوده.

الدعاء الختامي

اللهم علمنا من كتابك ما ينفعنا، وارزقنا حسن الاستماع والاتباع، وأقم ألسنتنا وعقولنا وقلوبنا على ميزان الحق والقسط، ولا تجعل تفسيرنا قولاً عليك بغير علم، ووفقنا للبيان والإصلاح والتواضع للحق. إنك أنت العليم الحكيم.

يحتاج منطق البيان إلى اختبار دائم على المواضع التي لا تمنح المفسر نتيجةً سهلة؛ لأن صلاحية المنهج لا تظهر في الآيات التي تتفق فيها القرائن فقط، بل في المواضع التي تتجاذبها اللغة والسياق والمأثور والمذهب والواقع. ويجب أن يُسجل في هذه الحالات موضع التعارض، وما إذا كان ناشئاً من البيانات أو من اختلاف وزن القرائن أو من تفاوت تعريف السؤال نفسه.

كما ينبغي أن يُفصل بين اكتمال المدونة واكتمال التفسير؛ فقد يجمع الباحث جميع المواضع ذات الصلة ويبقى معنى العلاقة أو درجة الحاكمية موضع خلاف. ولا تتحول وفرة البيانات إلى يقين إذا ظلت البنية التفسيرية محتملة، بل يُذكر أن المدونة مكتملة نسبياً وأن الحكم لم يكتمل.

تحتاج الخوارزمية إلى اختبارات اتفاق بين الباحثين؛ فيُعطى النص نفسه والمدونة نفسها لأكثر من مفسر، ثم تُقارن قراراتهم في تحديد المفهوم والآية الحاكمة والقرائن والدرجة. ويكشف

الاختلاف هل المشكلة في غموض النص أو في ضعف التعريفات أو في افتراضات الباحثين، ويقود إلى تحسين المنهج بدلاً من إخفاء التباين.

ولا يكون توحيد المنهج بإنتاج نتيجة واحدة قسرية، فقد يطبق باحثان الخطوات نفسها وينتهيان إلى تفسيرين راجحين في درجتين متقاربتين. ويكون نجاح المنهج حين يوضح موضع الخلاف ويمنع ادعاء القطع، لا حين يلغي التعدد المشروع أو يحوله إلى خطأ أخلاقي.

ينبغي كذلك أن يُربط تعليم منطق البيان بمختبرات فعلية لا بحفظ القواعد. فيتدرب الطالب على بناء مدونة صغيرة، وتحديد أنواع الصلات، وفصل الملاحظة من الفرضية، واختبار قولين، وصياغة نتيجة متدرجة. ويُقيّم أداؤه في سلامة المسار وذكر الحدود مثلما يُقيم في صحة النتيجة.

ويجب أن تتضمن النسخة الحاسوبية حقولاً للمادة غير المفحوصة وللقول المخالف ولسبب استبعاده، حتى لا تتحول المنصة إلى واجهة تعرض النتيجة المنتخبة وحدها. كما ينبغي أن تسمح بتغيير تصنيف آية أو وزن قرينة ومشاهدة أثر ذلك في النتيجة، من غير أن توهم المستخدم بأن الحساب يساوي المراد.

إن إدخال المآل في التفسير يحتاج إلى عناية خاصة، فالمآل لا يغير معنى الآية لمجرد أن تطبيقاً ما يسبب ضرراً، لكنه قد يكشف أن التطبيق أخطأ في المناط أو العموم أو الوظيفة. ومن ثم يكون المآل أداة مراجعة لمسار التنزيل، لا أداةً لإعادة كتابة الدلالة وفق الرغبة.

أما المقصد فيُستخرج من انتظام المحكمات والنتائج والمقابلات، ولا يُفترض قبلها. فإذا تعارض مقصد منسوب إلى القرآن مع دلالة محكمة، وجب مراجعة صياغة المقصد أو مجالها، لا تأويل النص لإبقائه. ويظل المقصد وصفاً لاتجاه النظام لا سلطةً منفصلةً عنه.

وتحتاج العلاقة بين منطق البيان وأصول الفقه البياني إلى فصل وتكامل: يحرر التفسير معنى الآية ووظيفتها ودرجتها، ثم تتولى الأصول جمع الأدلة وتحديد الحجية والاستنباط. وإذا بدأ الفقيه بالحكم ثم أعاد تشكيل التفسير، اختلطت المرحلتان وصعب التحقق من مسار القرار.

كما تتكامل نظرية التفسير مع علم الحديث والرجال البياني؛ فالمأثور التفسيري لا يدخل في المدونة الحاكمة قبل فحص الطريق والمتن والسياق والوظيفة. وقد يثبت الأثر تفسيراً لمصداق أو سببٍ ولا يثبت حصره لمعنى الآية، ولذلك يجب أن يحمل كل أثر بطاقةً تبين نوع إسهامه لا مجرد درجته الحديثية.

ويظهر من ذلك أن منطق البيان مشروع جامع بين علوم متعددة، لكنه لا يذيب اختصاصاتها. فاللغوي يحرر الإمكان، والمحدث يحرر النسبة، والمؤرخ يحرر السياق، والمفسر يبني المعنى،

والأصولي يحرر الحجية، والخبير يحقق الواقع. وتجمع المؤسسة هذه المخرجات في قرار لا يدعي أحد أفراده الإحاطة بجميع طبقاته.

وبهذا يصبح الكتاب الثالث أساساً عملياً لما بعده: نظرية البيان القرآني، والنظام المفهومي، والشبكات، والسياق، والوحدة السورية، والمصطلح، والمدونة، والقواعد. وكل كتاب لاحق يجب أن يعود إلى خوارزمية هذا الكتاب ويختبرها ويقيدها إن ظهرت ثغرة جديدة، حتى تبقى الموسوعة نظاماً يتعلم من تطبيقاته.

ومن شروط نضج المنهج أن يميز بين التفسير الذي يجيب عن سؤال النص، والتفسير الذي يجيب عن سؤال العصر. فقد يكون السؤال المعاصر مشروعاً وملحاً، لكن لا يجوز أن يُنسب جوابه إلى الآية قبل أن يثبت أن بنيتها ومفاهيمها تحتمله. وإذا لم يثبت، أمكن أن يُبنى اجتهاد معاصر مستلهم من القرآن مع التصريح بأنه استنباط أو تطبيق لا معنى مباشر للنص.

ويجب أن يتعامل المنهج مع الصمت النصي بحذر؛ فغياب التفصيل عن مسألة لا يثبت إباحتها أو منعها وحده، ولا يجيز ملء الفراغ برواية أو عرف بلا أصول. ويحدد هل السؤال داخل مجال هداية القرآن المباشرة أو يحتاج إلى قواعد عامة وخبرة بشرية، ويُمنع أن يُطلب من الآية ما لم تتنزل لبيانه.

كما ينبغي أن تُدرس الضمائر والإحالات والروابط الزمنية والمكانية بوصفها عناصر بنيوية في الشبكة؛ فقد يغير مرجع الضمير أو بداية المقطع أو نهاية الخطاب معنىً كاملاً. ولا يُحسم المرجع بموافقة المذهب، بل بتركيب الجملة وتسلسل الخطاب والمواضع النظيرة.

وتحتاج القصص القرآنية إلى منهج يميز الحدث التاريخي من بناء العبرة ومن ترتيب العرض. فالقرآن قد يختار من الحدث ما يخدم الهداية، ويكرر القصة بتصريف مختلف، ولا يدل اختلاف التفصيل على التناقض أو على وحدة المشهد دائماً. ويُجمع كل موضع مع حفظ وظيفته في سورته.

أما الأمثال والصور فتحتاج إلى تمييز الوظيفة التمثيلية من الدعوى الوصفية. وقد تفسد القراءة حين تُحمّل الصورة كل لوازمها الحرفية أو حين تُفرغها من أي حقيقة. ويُبحث عن وجه المثل الذي نص عليه السياق، ثم تُقيد بقية اللوازم بقدر الدليل.

وينبغي أن تُحرر العلاقة بين ترتيب المصحف وترتيب النزول؛ فترتيب النزول يفيد في التاريخ والتدرج والمخاطب، أما ترتيب المصحف فيحكم القراءة النهائية والوحدة والسياق المتلو. ولا يُلغى أحدهما بالآخر، بل تُحدد وظيفة كل ترتيب في السؤال التفسيري.

كما يحتاج المنهج إلى سياسة في التعامل مع الإسرائيليات والأخبار التاريخية: تُفحص نسبتها ووظيفتها، ولا تُملأ بها فجوات القصة، ولا تُرد لمجرد منشئها إذا كانت قرينة تاريخيةً محتملة. ويُفصل ما يثبت من القرآن عن التفصيل الخارجي، ويُذكر أثر الخبر في التفسير وحدوده.

وتبقى القراءات مجالاً لاختبار مرونة الشبكة؛ فقد تضيف قراءة معنىً مكملاً أو تقيد احتمالاً أو تكشف تركيباً. ولا يُجمع بين القراءات في جملة مصطنعة إذا كانت كل قراءة تؤدي بياناً مستقلاً، كما لا تُستعمل القراءة الشاذة حاكمةً من غير بيان درجتها ووظيفتها.

يجب أيضاً أن يُراجع المنهج أثر علامات الوقف والابتداء ورسم المصحف في الفهم، من غير تحويل اجتهادات الوقف إلى نص منزل مستقل. فالوقف قد يرجح علاقةً تركيبيةً أو يفتح احتمالين، ويُذكر في التقرير أثر كل اختيار في المعنى والشبكة.

ولا يكتمل التفسير البياني من غير لغة تقرير منضبطة؛ فيقال: يدل السياق، ويرجح التركيب، ويحتمل اللفظ، ويعضد المأثور، ولا يقال: مراد الله قطعاً إلا في المحكم الذي لا يبقى معه احتمال مؤثر. وتكون دقة اللغة مرآةً لدقة العلم ومقدار التواضع أمام النص.

ومن جهة المؤسسة، يجب أن يُعرض التفسير قبل اعتماده على مراجعين مختلفي الاختصاص والاتجاه، لأن الباحث قد لا يرى افتراضه الخفي. ويُطلب من المراجع تحديد الخلل في البيانات أو العلاقة أو الترجيح، لا مجرد إعلان الموافقة أو الرفض، وتُحفظ الردود في سجل الإصدار.

وعند نشر التفسير للجمهور، ينبغي أن تُفصل الخلاصة الواضحة من التقرير الفني، من غير حذف درجة الاحتمال أو تحويل الرأي إلى يقين. ويستطيع القارئ الوصول إلى المدونة والمصفوفة لمن أراد التدقيق، بينما تقدم الخلاصة المعنى الرئيس وحدوده بلغة مفهومة.

وتظل الغاية النهائية من منطق البيان ألا يصبح القرآن موضوعاً للغلبة المدرسية أو منصةً لإثبات ما قرره الناس مسبقاً، بل كتاب هداية وتعليم وميزان. وكل تفسير يزيد النص غموضاً أو ظلماً أو تناقضاً بسبب طغيان أداة يحتاج إلى مراجعة، مع بقاء احتمال أن يكون القصور في فهم المفسر لا في البيان.

وبهذا يكتمل المبدأ الجامع: التعبير يقود إلى المفهوم، والمفهوم إلى الشبكة، والشبكة إلى الميزان، والميزان إلى الحكم، والحكم إلى المآل، ثم يعود المآل إلى مراجعة السؤال والمدونة. فالتفسير دورة تعلم مستمرة لا خطاً ينتهي عند أول جواب.

تحتاج المصطلحات القرآنية التي انتقلت إلى العلوم اللاحقة إلى تحرير مزدوج: يُدرس معناها في القرآن أولاً، ثم يُدرس تاريخها الاصطلاحي في الكلام والفقه والتصوف والفلسفة. ولا يجوز أن

يُعاد المعنى المتأخر إلى كل موضع قرآني، كما لا يُلغى التطور الاصطلاحي عند تفسير التراث. ويكون التقرير واضحاً في تسمية الطبقة التي يتحدث عنها.

كما يجب أن يميز المنهج بين مفهوم قرآني كلي وفرع تطبيقي نشأ منه؛ فالعلم مثلاً أوسع من التخصصات، والعدل أوسع من القضاء، والتعارف أوسع من وصف المجتمعات. وإذا اختُزل المفهوم في فرع حديث ضاقت المدونة واضطربت العلاقات، وإذا وُسع بلا حدود فقد قابليته للتعريف.

وتحتاج الألفاظ المتقابلة إلى دراسة مشتركة؛ فلا يُفهم الإيمان من غير الكفر والنفاق، ولا الإصلاح من غير الفساد، ولا الهدى من غير الضلال، ولا القسط من غير الظلم والإخسار. وتكشف المقابلات حدود المفهوم ومآلاته ودرجاته، وتمنع التعريف الإيجابي المجرد الذي لا يبين موضع الانحراف.

ويجب أن تُحلل الأوامر والنواهي مع جهات الخطاب وشروطه وعلله ونتائجه. فصيغة الأمر لا تكفي وحدها لتحديد الوجوب العام، كما أن الخبر قد يؤدي وظيفة تشريعية بالسياق. ويتولى التفسير بيان الصيغة والمقام، ثم تنتقل مسألة الحجية إلى علم الأصول.

أما القصص والأخبار الغيبية فلا تُقرأ بمعيار الأحكام وحده؛ فقد تكون وظيفتها التثبيت أو العبرة أو كشف سنة أو بناء تصور للمآل. ويُمنع استخراج تفاصيل لا تدل عليها القصة أو تحويل ترتيب السرد إلى ترتيب تاريخي حتمي من غير قرينة.

وتحتاج الآيات التي تخاطب جماعةً معينة إلى اختبار استمرار الوصف ومناطه؛ فلا يُنقل الحكم إلى كل من يحمل الاسم تاريخياً، ولا يُحبس في المخاطبين الأوائل إذا كان التعليل عاماً. ويُفصل اسم الجماعة من صفاتها وأفعالها والعهد الذي تتحدث عنه الآيات.

ويُراجع استعمال الضمائر الجمعية مثل الناس والذين آمنوا والكافرين والمنافقين وأهل الكتاب؛ فهذه الأوصاف ليست كتلًا ثابتةً في جميع السور. ويحدد السياق من يدخل فيها وما الفعل الذي عُلّق عليه الحكم وما إذا كان الوصف مؤقتاً أو متجدداً.

كما يجب أن يُحرر أثر الإيقاع والفواصل في تقسيم المقطع؛ فقد تدل الفاصلة على اكتمال وحدة أو تربط سلسلةً من الصور، لكنها لا تستقل عن النحو والمعنى. ويستفيد المنهج من السماع والأداء من غير أن يحول الانطباع الصوتي إلى دليل وحيد.

وتحتاج المصفوفة إلى حقل خاص بدرجة الاعتماد على كل نوع من الأدلة: نص مباشر، أو استلزام تركيبي، أو شبكة نظائر، أو أثر ثابت، أو سياق تاريخي، أو مقصد مستخرج. ولا تُجمع هذه الأنواع في وزن رقمي واحد، بل يُشرح موقعها ونوع قوتها.

ويجب أن يتضمن كل تقرير فقرةً بعنوان ما لا تثبته النتيجة؛ لأنها تمنع التوسع اللاحق أكثر مما تمنعه القيود الموزعة في التحليل. فإذا رجح تفسير لفظ في موضع، ذُكر أنه لا يثبت حكماً فقهياً أو نظريةً علميةً أو موقفاً من جماعة إلا بدليل إضافي.

وعند اختلاف الباحثين في الآية الحاكمة، لا يُحسم الخلاف بالتصويت وحده؛ بل تُقارن قدرة كل اختيار على تفسير المدونة وحدود المفهوم والمقابلات والنتائج. وقد تكون الحاكمية موزعةً على مجموعة آيات لا على آية منفردة، ويجب أن يسمح المنهج بذلك.

ويظل معيار التفسير البياني أن يزيد العلم بالنص ويقلل الدعوى عليه، وأن يظهر للقارئ كيف وُلدت النتيجة وما الذي يقويها وما الذي يحدها. فإذا احتاج التفسير إلى سلطة صاحبه أو غموض مصطلحاته حتى يقنع، فقد ابتعد عن البيان وإن كثرت أدواته.

وأخيراً، يرد الكتاب كل منهج إلى الرحمة التي افتتحت بها سورة الرحمن؛ فالتعليم والبيان والميزان ليست آليات باردة، بل إحسان إلهي يحمّل الإنسان مسؤولية ألا يطغى في الفهم والقول والحكم. ويكون القسط في التفسير حفظاً لحق النص وحق المخاطب وحق المختلف وحق الواقع في ألا يُحمّل ما لا يحتمل.

وتقتضي الأمانة العلمية أن يُذكر أثر ترتيب عرض الأدلة؛ فقد يميل القارئ إلى أول تفسير يسمعه أو إلى آخر خلاصة يقرؤها. لذلك يعرض التقرير الملاحظات قبل الترجيح، ويضع الأقوال المتنافسة في بنية متوازنة، ولا يستخدم العناوين أو الجداول لتضخيم قول وإخفاء آخر. ويصبح تصميم الكتاب جزءاً من القسط في البيان.

كما ينبغي أن يُفرق بين التفسير الموجه للمتخصص والتفسير التعليمي العام. فالأول يعرض الخلاف واللغة والمصفوفات تفصيلاً، والثاني يقدم النتيجة وحدودها بلغة واضحة. غير أن التبسيط لا يجيز حذف درجة الاحتمال أو نسبة الاجتهاد إلى النص، بل يجب أن يبقى الفرق بين المحكم والراجح والمحتمل ظاهراً.

ويحتاج المشروع إلى مراجعة دورية لقواعده بعد كل مجموعة من التطبيقات؛ فقد تكشف سورة أو مفهوم أن تعريف الشبكة ضيق، أو أن ترتيب القرائن يحتاج إلى تعديل، أو أن حقلًا جديداً ضروري. وتُسجل التعديلات بوصفها تطوراً للعلم، لا تناقضاً ينبغي ستره، ويُعاد اختبار النماذج السابقة المتأثرة.

وبهذا يبلغ منطق البيان صورته العملية: علم لا يكتفي بإجلال القرآن، بل ينظم مسؤولية القراءة، ويمنع طغيان اللسان أو الموروث أو العقل أو الواقع، ويجعل كل قول موزوناً بقدر دليله. ويظل

المفسر شاهداً لا مالكاً للمعنى، وطالباً للعلم لا مدعياً للإحاطة، وقائماً بالقسط في علاقته بالنص وبالمخالف وبالناس.

وتبقى الغاية أن يتحول التفسير من مساحة لتكديس الأقوال إلى علم يبين كيف وُزن كل قول، وكيف رُبط بالقرآن ولسانه وسياقه، وكيف حُفظ حق الاحتمال والمراجعة. وحين ينجح المنهج في ذلك، لا يلغي اختلاف المفسرين، بل ينقله من صراع السلطات إلى حوار الأدلة، ويجعل التصحيح امتداداً للبيان لا نقضاً له. ويظل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 9) عهداً يحكم سؤال المفسر ومدونته وعبارته وحكمه ومآله.

كما يجب أن يُختبر المنهج في التفسير المقارن بين اللغات؛ فالترجمة قد تكشف احتمالاً أو تخفي فرقاً، لكنها لا تحكم على اللفظ العربي. ويُعرض المقابل الأجنبي بوصفه شرحاً تقريبياً، ثم يعود الباحث إلى الصيغة والتركيب والشبكة. وتفيد المقارنة في كشف المصطلحات التي لا تملك مقابلاً واحداً، وفي منع أن تصبح اللغة الأجنبية مصدراً لإعادة تعريف المفهوم القرآني.

وتحتاج المؤسسة التعليمية إلى نماذج معيارية قصيرة وطويلة: بطاقة آية، ومصفوفة مقطع، وخريطة سورة، ومدونة مفهوم. ويُطلب من الطالب الانتقال بينها مع الحفاظ على أثر كل مستوى، حتى لا يظن أن التفسير الموضوعي يلغي التفسير الموضعي، أو أن الوحدة السورية تمنع المقارنة القرآنية. وبهذا يصبح التدريب بناءً تدريجياً للكفاية لا حفظاً لمصطلحات المنهج.

ويُراجع نجاح الكتاب الثالث بقدر ما تستطيع الكتب اللاحقة استعماله من غير إعادة اختراع خطواتها. فإذا احتاجت نظرية البيان أو الشبكات أو السياق إلى تعديل في الخوارزمية، سُجل التعديل وعاد أثره إلى هذا الكتاب في إصدار لاحق. وبذلك يبقى الكتاب أصلاً تشغيلياً حياً، لا وثيقةً مغلقةً تعلو على نتائج التطبيق.